# مخاطر عمل الأطفال والحد منها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠

## "دراسة تطبيقية على عينة من الأطفال العاملين بمحافظة دمياط"

**عبير محمد عباس محمد رفاعي***

dr_abeerabas@du.edu.eg

**ملخص**

يهدف البحث الحالي إلى الكشف عن المخاطر الناتجة عن عمل الأطفال، والحد منها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. حيث تشير أحدث التقديرات العالمية إلى ارتفاع أعداد عمالة الأطفال إلى ١٦٠ مليون طفل في جميع أنحاء العالم، وعلى المستوي المصري وصلت الأعداد إلى ٢.٧٦ مليون طفل. ينتمي البحث إلى الدراسات الوصفية التحليلية، واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أداة المقابلة المتعمقة، وطُبق البحث على عينة عمدية قوامها (٣٠) طفل يعملون بصورة دائمة في الحرف المختلفة بصناعة الأثاث بمدينة دمياط. وتوصل البحث إلى: من أهم أسباب عمل الأطفال جاء في الترتيب الأول الأسباب الاقتصادية متمثلة في الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية، يليها الأسباب الاجتماعية وعلى رأسها عدم التوافق الأسري، ثم الأسباب التعليمية وأهمها التسرب من التعليم. كما اتضح تنوع المخاطر التي يتعرض لها الأطفال العاملون ما بين (اقتصادية، واجتماعية، وصحية، ومخاطر بيئة العمل). وأوصي البحث بإنشاء (مدرسة التكنولوجيا التطبيقية لصناعة الأثاث) لكي تمتص جانب كبير من عمالة الأطفال بدمياط من خلال تعزيز التعلم من خلال العمل، وتزويدهم بالمهارات والقدرات الفنية العالية، والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، مما يحد من المخاطر التي تتعرض لها هذه الفئة، وتسهم في تخريج عمالة فنية ماهرة ومؤهلة على أعلي مستوى، تساهم في دعم الحرف وإثراء صناعة الأثاث بدمياط.

**الكلمات المفتاحية: عمل الأطفال، التنمية المستدامة، مجتمع المخاطر، مجتمع الخطر الفائق، الحرمان النسبي، رؤية مصر ٢٠٣٠.**

---

* أستاذ مساعد علم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة دمياط

**مقدمة**

أطلقت منظمة العمل الدولية اليوم العالمي لمكافحة عمل الطفل عام ٢٠٠٢ لتسليط الضوء على ظاهرة عمل الأطفال، ففي الثاني عشر من يونيو كل عام يجمع اليوم العالمي الحكومات وتنظيمات المجتمع المدني، وملايين الأشخاص من شتي بلدان العالم لإلقاء الضوء على مشكلة عمل الأطفال وكيفية مساعدتهم، وتقديم الجهود اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة.

ويعد القضاء على عمل الطفل من أهم الأهداف التي ركزت عليها منظمة العمل الدولية، ويصل إجمالي الأطفال العاملون إلى ما يقرب من ٢١٨ مليون طفل علي مستوي العالم معظمهم يعمل بوقت كامل، الأمر الذي يترتب عليه آثار اجتماعية وصحية، كما يتعرض أكثر من نصفهم لمخاطر مثل العمل في بيئات خطرة أو التعرض لأحد أشكال العمل القسري، أو الأنشطة الغير مشروعة. ومن أبرز الأدوات الرئيسية التي اعتمدت عليها منظمة العمل الدولية لتحقيق هدف القضاء على عمل الأطفال اعتماد معايير عمل تحدد مفهوم الحد الأدنى لسن العمل، كما تم ادراج مبدأ ربط معايير الحد الأدنى للسن بالدراسة، ونصت الاتفاقية رقم ١٣٨ على أن الحد الأدنى لسن القبول في الاستخدام يجب ألا يكون أدنى من الحد الأدنى لسن انهاء التعليم الالزامي (International Labour Organization, June 2018, P2).

وعلي المستوي العالمي تتضمن أهداف التنمية المستدامة التي أقرها قادة العالم وتم اعتمادها في عام ٢٠١٥، الالتزام العالمي بإنهاء عمل الأطفال. وتحديدًا ينص الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة على (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة المنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، ويوجه الهدف المجتمع العالمي إلى اتخاذ تدابير فاعلة وفورية للقضاء على الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان القضاء على عمل الأطفال بحلول عام ٢٠٢٥ (United Nations, Sustainable Development Goals)

ومن جانب آخر، يقسم القانون الدولي عمل الطفل المحظور إلى ثلاث فئات: **الأول:** أسوأ أشكال عمل الأطفال على الإطلاق هي المعروفة دوليًا بالإتجار بالبشر، والعمل سدادًا لدين، وكافة صور العمل القسري، وتوظيف الأطفال بالإجبار لاستخدامهم في النزاعات المسلحة والعمل غير المشروع والأعمال الإباحية. و**الثاني:** عمل الطفل دون تحقيق الحد الأدنى للسن المحدد لهذا النوع من العمل بالذات –كما يحدده تشريع الدولة– وفقًا للمعايير الدولية المعترف بها. أما **الثالث:** العمل الذي يهدد الصحة الجسدية والفكرية والمعنوية للطفل بسبب طبيعته، أو طبيعة الظروف التي ينفذ فيها وهو ما يعرف بمفهوم "العمل الخطر"(United Nations, 12 June).

أما على المستوي المصري تناولت رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ قضية عمل الأطفال في محور العدالة الاجتماعية حيث يسعى الهدف الثالث لكفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون ويندرج تحت هذا الهدف هدف فرعي يتضمن السعي نحو القضاء على عمل الأطفال ويتم قياسه من خلال مؤشرين الأول متابعة نسبة انخفاض معدلات عمل الأطفال، والثاني نسب الالتحاق بالمرحلتين الابتدائية والاعدادية وفقًا لشرائح الدخل (رؤية مصر ٢٠٣٠).

ومن جانب آخر ركز محور التعليم في رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة على تعليم الطفل، واختص الهدف الأول بتوفير تعليم عالي الجودة متاح للجميع دون تمييز. ويندرج تحته أهداف فرعية تتمثل في خفض معدلات التسرب من التعليم الأساسي، وإتاحة التعليم لكل طفل في مصر. كما تناول محور الصحة في رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة الاهتمام بصحة الطفل من خلال الهدف الأول الذي يسعى لتحقيق نتائج صحية أفضل وأكثر انصافًا من أجل زيادة الرفاهية ودفع التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الهدف الفرعي إنهاء جميع أشكال سوء التغذية في مصر وتلبية الاحتياجات الغذائية للفئات للأطفال بوصفهم الأكثر تعرضًا للمخاطر (رؤية مصر ٢٠٣٠).

**ولأهمية ظاهرة عمل الأطفال تمت مراجعة أدبيات علم الاجتماع،** وظهر تنوع التراث البحثي في تناول مشكلة عمل الأطفال، وعلى ذلك تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور وفقًا للموضوعات التي تم تناولها في هذه الأدبيات ونجملها فيما يلي:

**تناول المحور الأول ظاهرة عمل الأطفال: الخصائص والمحددات والأسباب:**
حيث هدفت دراسة (محافظة، ٢٠١١) إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والصحية للأطفال العاملين في الأردن، وكشفت نتائج الدراسة عن أهم أسباب عمالة الأطفال وهي: مساعدة الأسرة ماديًا، وضعف مستوي التحصيل الدراسي، وسوء معاملة المدرسين والإداريين، وضغط الأسرة على الأطفال للعمل، والرغبة في تعلم مهنة. كما كشفت الدراسة عن وجود الكثير من الآثار والمخاطر الصحية والاجتماعية والنفسية التي تنتج عن العمل المبكر للأطفال وهي: التعرض للضجيج، والوقوف لفترات طويلة تحت الشمس، والتعرض للمواد الكيميائية، والإساءة الجسدية والنفسية.

كما تناولت دراسة (Swain, 2014) "عمل الأطفال من منظور اقتصادي"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأسر الأطفال العاملين في الهند، استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، كما اعتمدت على أداه الاستبيان، وتم تطبيق الدراسة على عينة حجمها (٦٠) طفلًا عاملًا. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: من أهم الأسباب الرئيسية لتزايد ظاهرة عمل الأطفال هو انخفاض مستوى دخل الأسرة والبطالة والأمية والجهل وزيادة عدد أفراد الأسرة، كما يري أغلب الآباء أن التعليم الحكومي غير مفيد ويفضلون توجيه أبنائهم لتعلم مهنة الصيد التي تعمل على تنمية مهاراتهم، وتأمين مستقبلهم.

كذلك هدفت دراسة (رزق الله، ٢٠١٥) إلى التعرف على واقع عمالة الأطفال في الجزائر وبصفة خاصة في المجتمع التبسي، للتعرف على أسباب انتشار الظاهرة، واعتمدت الدراسة على صياغة فرضتين الأولي: يعتبر الفقر سبب رئيسي في العمل المبكر للأطفال، والثانية: تعرض الأطفال لأخطار عديدة عند خروجهم للعمل المبكر. واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي والكيفي، وتم التطبيق على عينة حجمها ١٥

طفل تم اختيارهم بشكل عرضي بما يتفق مع أهداف الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى اثبات صحة الفرضيتين.

على حين تناولت دراسة (Manogerwa, 2015) مشكلة عمل الأطفال في تنزانيا "دراسة حالة في منطقة روفيجي". تنوعت أهداف الدراسة ما بين الكشف عن العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال، والتعرف على أشكال عمالة الأطفال، ومدى وعي الآباء بمخاطر هذه الظاهرة. واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، وتم استخدام الاستبيان والمقابلة والملاحظة كأدوات للدراسة، وتم التطبيق على عينة حجمها (١٠٠) طفل. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن من أبرز أسباب خروج الطفل للعمل هو تدني المستوى المعيشي والثقافي للأسرة، وكذلك انتشار العادات والتقاليد الخاطئة التي تفضل عمل الأطفال وبالتالي تسهم في انتشار الظاهرة، كذلك فشل الأطفال في الدراسة يزيد من انتشار الظاهرة، كما اتضح أن معظم أفراد العينة يستغرقون ساعات طويلة في العمل مقابل أجر ضعيف، وأخيرًا أوضحت الدراسة تنوع المهن التي يمارسها أفراد العينة وتمثلت في بيع البضائع المختلفة، وغسل السيارات، والتسول وحمل الأمتعة الثقيلة .

هدفت أيضًا دراسة (Gums, 2016) إلى التعرف على مشكلة عمالة الأطفال في قطاع الزراعة بتركيا، والكشف عن معدل انتشار الظاهرة في الريف، ومدي الأضرار التي تواجه الأطفال أثناء عملهم في الزراعة. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، كما استخدمت الدراسة أداة المقابلة كوسيلة لجمع البيانات. ومن أهم نتائج الدراسة: تتراوح أعمار أغلب أفراد العينة ما بين ١١-١٢ سنة، كما أنهم وصلوا لمرحلة التعليم الإلزامي لكنهم لم يستطيعوا استكمال تعليمهم نظرًا للظروف الاقتصادية والصعوبات التي تواجههم في مجال التعليم، كما اتضح وجود قصور واضح من المسئولين حيال مكافحة الظاهرة، كما يعاني أغلب أفراد العينة من سوء الوضع الصحي، نتيجة الأعمال الشاقة وعدد ساعات العمل الطويلة، وعدم توافر التغذية اللازمة.

وطرحت دراسة (حلاوة، ٢٠١٨) مشكلة عمالة الأطفال باعتبارها قضية قومية تتصل بتطور المجتمع ومستقبله، نتيجة لعدم تلق الأطفال العاملين للرعاية والاهتمام، وتهدف الدراسة إلى تحليل الأوضاع الاجتماعية للطفل العامل ومدي تأثيرها على اندماجه اجتماعيًا، واعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان كأداة لرصد وتحليل أوضاع الطفل العامل الأسرية والتعليمية والاقتصادية والصحية وتأثيرها على الاندماج الاجتماعي، وتم التطبيق على عينة تتكون من ١٥٦ طفل من العاملين بورش بعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الأطفال بمحافظة الإسكندرية. وتوصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمي من الأطفال العاملين يعيشون في أسر كبيرة الحجم، ويعمل غالبية آباء الأطفال بأعمال حرفية، وتدعم الأسرة قيمة العمل وتحرص على استمرار الطفل في العمل حتى يساعد الأسرة في متطلبات المعيشة، وأخيرًا توصلت الدراسة إلى أن الطفل العامل أكثر اندماجًا مع زملائه في العمل وأكثر حرصًا على قضاء الأوقات الترفيهية معهم.

وهدفت دراسة (باعلوي، ٢٠١٩) إلى التعرف على عمالة الأطفال في المجتمع اليمني والكشف عن الأسباب والآثار السلبية المترتبة عليها، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. وتوصلت الدراسة إلى: عمالة الأطفال تنبع من الأسر الفقيرة التي تعتبر أطفالها مصدر دخل، كذلك انخفاض نسبة التحاق الأطفال العاملون بالمدارس حيث أصبح التعليم يمثل عبئًا ماديًا على أسرهم من جانب وتضاؤل قيمته لأنه لا يوفر وظائف منتجة في المستقبل، كما ساهم المستوي الاقتصادي والثقافي المتدني لأسرهم في توجه الأطفال نحو سوق العمل.

كما تناول (درجال، ٢٠٢١) عمالة الأطفال في مجتمع مدينة العمارة، وهدف البحث للتعرف على الخصائص الديموجرافية والسكنية والتعليمية لأطفال العينة، والتعرف على الأسباب التي أدت إلى دخولهم سوق العمل، ومدي رضاهم عن العمل، والتعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية المترتبة على العمل. وعن الإجراءات المنهجية للبحث تكونت عينة البحث من ١١٠ طفل تراوحت أعمارهم بين (٦-١٤) سنة، وتم استخدام الاستبيان، وتوصل البحث إلى عدم رضا الأطفال عن

العمل، وأن أكبر نسبة من الأطفال العاملين من الباعة الجائلين، كما تصدر التردد على صالات الألعاب الرياضية الآثار الاجتماعية الناتجة عن العمل.

وتناولت دراسة (Ango, et al., November 2022) عمالة الأطفال والتعليم. حيث تتطلب الزراعة بجنوب غرب أثيوبيا مدخلات عالية من العمالة، ويتم توفيرها جزئيًا من الأطفال. تم استخدام الملاحظة والمقابلات مع أصحاب الحيازات الصغيرة، لدراسة مدى مشاركة الأطفال في الزراعة، وتأثيرها على الالتحاق بالمدارس وآثارها على التنمية المستدامة. وكشفت النتائج أن مدى مشاركة الأطفال في مثل هذا العمل يرتبط بمستوى دخل الأسرة والموقع السكني، أي بالقرب من الغابات أو بعيدًا عنها. كما اتضح تأثير عمل الأطفال بالزراعة على التغيب عن المدرسة وهي مشكلة واسعة الانتشار. كذلك ظهر أن بعض التدابير التي اتخذت للتخفيف من مشكلة التغيب عن المدرسة كانت قسرية وتشكل تهديدات للأسر الفقيرة. وخلصت الورقة إلى أن: عمل الأطفال يكون على حساب الالتحاق بالمدارس بالنسبة للعديد من الأطفال. ومن المرجح أن يخفف الحد من الفقر من مشكلة عمالة الأطفال والتغيب عن المدرسة، ويعزز التنمية في المنطقة.

**على حين تناول المحور الثاني: الآثار الناجمة عن عمل الأطفال:** هدفت دراسة (الليثي، الدالي، ٢٠١٦) للتعرف على الآثار الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية والاقتصادية لعمالة الأطفال، وتم اجراء الدراسة على ١٥٠ طفل يتراوح أعمارهم من ٨– ١٦ سنة بثلاث قري تابعة لمركز طوخ بمحافظة القليوبية ويعملون في مجالات متنوعة. تم استخدام المقابلة الشخصية. وتوصلت الدراسة إلى: من أسباب تشغيل الأطفال فقر الأسرة، وزيادة متطلبات الأسرة، وتقليد الأصحاب الذين يعملون، وانخفاض رواتب العاملين عن أصحاب الحرف، وعدم وجود فرص للمتعلمين بعد الانتهاء من التعليم. ومن الآثار الاجتماعية: السهر خارج المنزل لوقت متأخر وكثرة الخلافات مع الأخوات. أما الآثار الاقتصادية لعمالة الأطفال: مساعدة الأسرة في نفقات المعيشة والعلاج وفي تعليم الأخوة وزواجهم. وتمثلت الآثار التعليمية في اختلاق

مشكلات بالمدرسة مع التلاميذ والمدرسين وترك المدرسة نهائيًا. وأخيرًا الآثار الصحية تمثلت في الإصابة بالجروح في الجسم والتعرض لحوادث الطرق والتسمم بالمبيدات.

كما تناول (محمد، حمد، ٢٠٢١) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمالة الأطفال في السودان، وهدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير عمالة الأطفال على أوضاع الأسرة المعيشية ومستوى الدخل وتقليل المشكلات الاقتصادية للأسرة، وكذلك التعرف على المشاكل الاجتماعية التي تواجه الأطفال خلال عملهم، ومدي تأثيرها على تعليمهم. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الأسر تفضل عمل الأطفال عن التعليم، مما يؤدي إلى زيادة نسبة عمالة الأطفال ويشجعهم على التسرب من التعليم. أوصت الدراسة بضرورة تفعيل التشريعات القانونية والممارسات التي تكفل حق الطفل في النمو والحياة الكريمة.

وأخيرًا تناول **المحور الثالث تشخيص وعلاج ظاهرة عمل الأطفال:** هدفت دراسة (المركز العربي للطفولة والتنمية، ٢٠١٥) لبناء دليل استرشادي لسياسات حماية الطفل من أجل الانتقال من منهج النموذج التجزيئي – الذي يتعامل مع احتياجات الطفل في نطاق الأوضاع القائمة وإعادة انتاجها– والانتقال من هذا المنهج إلى منهج النموذج العلمي الذي يسعي إلى التغيير الشامل. وتم تطبيق الدراسة على عينة من الأطفال العاملين في ورش بمحافظتي القاهرة والجيزة، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من الأطفال (٦٥%) تقع في الفئة العمرية (١٢– ١٥). كذلك ٩٨.٨% من الأطفال لم يتعاقد معهم صاحب الورشة ولم يستخرج لهم بطاقة عمل، كما يتعرض بعض هؤلاء الأطفال إلى العنف وعدم توافر شروط الأمن الصناعي في ٤٠% من الورش. وقدمت الدراسة رؤية لحماية الطفل تضمنت ما يلي: دمج أنظمة رعاية وحماية الطفل بشكل جيد، واعتماد منهج شامل بدلًا من الإجراءات الجزئية التي ينقصها التكامل بحيث يتم رعاية الأطفال وأسرهم بصورة كافية، وإعطاء الأولوية الكبرى للوقاية والحماية من المواقف التي تعرض الأطفال لكافة صور الضرر والحرمان، بالإضافة لتضافر القوانين المعنية بتحقيق الحماية الشاملة للطفل العامل، وأخيرًا نشر الوعي

بالمعتقدات والسلوكيات الاجتماعية الإيجابية التي تؤكد على أهمية تعزيز حقوق الطفل عل كافة المستويات(الأسرة، المدرسة، المجتمعات، المؤسسات).

على حين ركزت دراسة (نور، ٢٠١٥) على دور المجتمع المدني العربي في دعم سياسات الحد من عمل الأطفال، وقد اقتراحًا لمشروع متكامل لمكافحة عمل الأطفال اعتمد فيه على إعادة تأهيل وإدماج الأطفال العاملين في المؤسسات التعليمية، ووضع استراتيجيات مبتكرة لتوفير حياة كريمة بصورة مستدامة لأسر الأطفال العاملين، وتوفير الإمكانيات للحد من انضمام الأطفال إلى سوق العمل. ويعتمد هذا المشروع على تعاون عدة جهات منها المنظمات الإقليمية والدولية.

على حين هدفت دراسة (بو حجار، ٢٠١٦) إلى تشخيص عمالة الأطفال في الجزائر والكشف عن أهم عوامل الحماية الاجتماعية التي تسهم في بناء الجلد لدى الأطفال العاملين والتي تساعده على التكيف مع الواقع. وتوصلت الدراسة إلى وجود عوامل حماية ذاتية ساعدت على بناء الجلد للأطفال العاملين في الجزائر وهي الثقة بالنفس وتقدير الذات والقدرة على مواجهة المشاكل.

وهدفت دراسة (Tang, Zhao, 2022) للكشف عن دور مؤسسة غير رسمية (العشيرة) في دعم عمالة الأطفال في الصين، تم استخدام عينة ممثلة لدراسة الأسر الصينية، واستكشفت الورقة تأثيرات ثقافة العشيرة –وهي سمة مميزة للتاريخ الثقافي الصيني– على انتشار عمالة الأطفال في الصين. ونجد أن الثقافة العشائرية تقلل بشكل كبير من حالات عمالة الأطفال وساعات عملهم. واظهرت النتائج تحيزًا قويًا للأطفال العاملين، مما يعكس الطبيعة الأبوية لثقافة العشائر الصينية. علاوة على ذلك، فإن التأثير أكبر على الأطفال العاملين من الأسر ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض، وبصفة خاصة في المناطق الريفية. وتقوم ثقافة العشيرة بدور مكمل للمؤسسات الرسمية، وتعمل على تقليل حجم عمالة الأطفال من خلال تقاسم المخاطر وتخفيف قيود الائتمان، وتساعد في تشكيل أعراف اجتماعية لتعزيز استثمار رأس المال البشري.

كما تناولت دراسة (Kozhaya, et al., 2022) تأثير البرنامج الذي يطيل مدة اليوم الدراسي من دوام جزئي إلى دوام كامل في المكسيك خلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٨، على الالتحاق بالمدارس، وطول مدة الوقت الذي يقضيه الأطفال العاملون في الأنشطة المدرسية، في المرحلة العمرية من ٧ إلى ١٤ سنة. وكذلك تحليل الآثار غير المباشرة المحتملة داخل الأسرة مع التركيز على الأشقاء الأكبر سنا والآباء. وأظهرت النتائج أن وجود تأثير لبرنامج الالتحاق بالمدارس، حيث يزيد من الساعات الأسبوعية المخصصة للأنشطة المدرسية، وفي نفس الوقت يقلل من ساعات عمل الأطفال. مما أدى إلى انخفاض عمالة الأطفال بنسبة ١٢٪.

وعلى ذلك يتضح من العرض السابق للأدبيات والتراث البحثي تناولهم لمشكلة عمل الأطفال، ومحاولة التعرف على أسبابها، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأسر الأطفال العاملين، كما تناول بعضها عوامل الحماية الاجتماعية، والبعض الأخر عرض لدور المجتمع المدني في دعم سياسات الحد من الظاهرة. واتفقت الدراسة الحالية مع هذه الدراسات في تناول المشكلة وأسبابها. على حين تناولت دراسة كلا من (الليثي، الدالي، ٢٠١٦) و (محمد، حمد، ٢٠٢١) الآثار الناجمة عن عمالة الأطفال.

وبناءًا على الطرح السابق، يحاول البحث الراهن الكشف عن أسباب تزايد ظاهرة عمل الأطفال، خاصة بعد ارتفاعها عالميًا في الفترة من ٢٠١٦ وحتى الآن وفقًا لما قدمته تقارير منظمة العمل الدولية (Child Labour, 2021)، خاصة بعد أن كانت بدأت في الانخفاض مع بداية القرن الحالي. كذلك الكشف عن مخاطر عمل الأطفال في مجتمع صناعي (مدينة دمياط) له خصوصية تميزه عن باقي المجتمعات، في محاولة لوضع رؤية للحد من هذه الظاهرة. ومن جانب آخر يسعى البحث الحالي لتحليل ظاهرة عمل الأطفال في ضوء إطار نظري يتضمن نظرية مجتمع المخاطر ونظرية الحرمان النسبي، في محاولة لتقديم تفسير لهذه الظاهرة.

**أولًا: مشكلة البحث**

يشير تقرير (Child Labour, 2021, P 8) الصادر عن منظمة العمل الدولية، لاستمرار مشكلة عمل الأطفال عالميًا، حيث ارتفعت أعداد الأطفال العاملين إلى ١٦٠ مليون في جميع أنحاء العالم بزيادة قدرها ٨.٤ مليون طفل خلال الأربع سنوات الماضية، وخلال عام ٢٠٢٠ بلغت الأعداد ٦٣ مليون طفلة، و٩٧ مليون طفل وهو ما يمثل حوالي طفل من كل ١٠ أطفال في جميع أنحاء العالم. كما يعمل ٧٩ مليون طفل –ما يقرب من نصف عدد الأطفال العاملين– في أعمال خطرة تعرض صحتهم وسلامتهم وتطورهم الأخلاقي للخطر بشكل مباشر. كما أوضح التقرير توقف التقدم العالمي لإنهاء عمالة الأطفال لأول مرة منذ ٢٠ عامًا، وزاد العدد المطلق للأطفال العاملين عام ٢٠١٦ بأكثر من ٨ مليون طفل، وارتفعت مرة أخري أعداد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١١ عامًا في أعمال خطرة (والتي تُعرف بأنها أعمال من المحتمل أن تضر بصحتهم أو سلامتهم أو أخلاقهم) بمقدار ٦.٥ مليون ووصل إلى ٧٩ مليون طفل. وجاءت النسبة الأكبر في زيادة عمالة الأطفال من نصيب قارة أفريقيا نتيجة لتزايد النمو السكاني، والفقر، وتدابير الحماية الاجتماعية غير الكافية، كل ذلك أدي إلى عمل ١٦.٦ مليون طفل. بالإضافة لتأثير الصدمات الاقتصادية وإغلاق المدارس الناجم عن COVID-19 وأدي ذلك إلى عمل الأطفال لساعات أطول أو في ظروف تزداد سوءًا، في حين أن الكثيرين قد يضطرون إلى أسوأ أشكال عمل الأطفال بسبب فقدان الوظائف والدخل بين الأسر الضعيفة، ويحذر التقرير من أن ٩ ملايين طفل إضافي على مستوي العالم معرضون لخطر دفعهم إلى عمالة الأطفال بحلول نهاية عام ٢٠٢٢ نتيجة لوباء COVID-19، ويتعرض الأطفال العاملين لمخاطر الأذى النفسي والعقلي، كما يتعرض تعليم الأطفال للخطر، وتقييد حقوقهم والحد من فرصهم في المستقبل، مما يؤدي إلى استمرار الأجيال في دوائر قاسية من الفقر وعمالة الأطفال.

وعلى مستوي جمهورية مصر العربية ووفقًا لتقرير منظمة العمل الدولية (*Child Labour, 2021*) والذي يسترشد بأهداف التنمية المستدامة، حيث يؤثر

كل محور في رؤية خطة التنمية ٢٠٣٠ على رفاهية الطفل، سعيًا لتحقيق النهج القائم على حقوق الإنسان وبصفة خاصة حقوق الطفل الأكثر حرمانًا. وبالنظر إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة برفاهية الطفل "الحماية والعدالة الاجتماعية" ظهر وجود نسبة ٤.٨% لأطفال تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٧ سنة منخرطين في عمالة الأطفال.

كذلك أوضح تقرير (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، يناير ٢٠١٧، ص ١٩٨) إلى أن نسبة الأطفال المشاركين في أنشطة اقتصادية لعدد ساعات يعادل أو يتعدى المحدد لسنهم ٣.٣% في الفئة العمرية (٥– ١١) سنة، و٤.٣% في الفئة العمرية (١٢– ١٤)، و٣.٤% في الفئة العمرية (١٥– ١٧) سنة. أما عن نسب الأطفال الذين عملوا في ظروف خطرة (تتضمن أحمال ثقيلة، العمل مع أدوات خطيرة أو تشغيل معدات ثقيلة، والتعامل مع مواد كيميائية أو أي ظروف أخري تعتبر سيئة لصحة الطفل) ظهرت كما يلي ٣.٦% في الفئة العمرية (٥– ١١)، و٦.٧% في الفئة العمرية (١٢– ١٤)، و١٢.٧% في الفئة العمرية (١٥– ١٧).

وعن أسباب تزايد عمل الأطفال أكدت نتائج دراسات كل من: (محافظة، ٢٠١١)، و (Swain, 2014)، و (رزق الله، ٢٠١٥)، و (Manogerwa, 2015) أن أهم الأسباب تتمثل في: مساعدة الأسرة ماديًا، وضغط الأسرة على الأطفال للعمل، وانخفاض مستوى دخل الأسرة والبطالة، والأمية والجهل، وزيادة عدد أفراد الأسرة، والفقر وتدني مستوى المعيشة.

وبتناول ظاهرة عمل الأطفال بمحافظة دمياط، ظهرت هذه المشكلة نظرًا للخصوصية التي يتمتع بها المجتمع الدمياطي وانتشار صناعة الأثاث والتي تعتمد على الورش الصغيرة، مما أغرى كثيرًا من الأسر بإلحاق أطفالهم للعمل بها للحصول على مكاسب مادية وهم في سن مبكرة، وانعكس ذلك على عدم استمرار بعضهم بمرحلة التعليم الأساسي وتسربهم من التعليم (سعد، ٢٠١٥).

ومن خلال الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة اتضح أن ظاهرة عمل الأطفال في دمياط ترجع لعدة أسباب منها: ضرورة تعلم الطفل نفس مهنة والده. كذلك خروج عائل الأسرة من العمل مبكرًا مما يجعله مضطرًا لإلحاق الأبناء بسوق العمل لتحسين دخل الأسرة. بالإضافة إلى الفقر وانخفاض المستوى الاقتصادي، والتفكك الأسري، ووفاة رب الأسرة، وأخيرًا التسرب من التعليم قبل اكمال مرحلة التعليم الإلزامي، كل هذا دفع الطفل للخروج للعمل.

ومما سبق يتضح تزايد أعداد الأطفال العاملين على المستوي العالمي والمصري منذ عام ٢٠١٦ وحتى الآن، بعد أن انخفضت أعداد عمالة الأطفال في بداية القرن الواحد والعشرين عادت للتزايد مرة أخري منذ عام ٢٠١٦ على الرغم من تنامي الوعي بحقوق الإنسان ورفاه الأطفال، مما يستدعي تناول المشكلة بالدراسة والتحليل للتعرف على أسباب تنامي الظاهرة في السنوات الأخيرة، ومخاطرها على الأطفال.

**وبناء على ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:**

ما مخاطر عمل الأطفال؟ وكيفية الحد منها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠؟

**ثانيًا: أهمية البحث**

تتحدد أهمية البحث الراهن فيما يلي:

١- **الأهمية النظرية:** يعتبر هذا البحث إضافة في علم اجتماع التنمية، كما يعد محاولة للوصول إلى المعرفة العلمية والبيانات والمعلومات حول مخاطر عمل الأطفال، ووضع رؤية للحد منها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتفسير الظاهرة من خلال الرؤي النظرية المتمثلة في نظرية مجتمع المخاطر، ونظرية الحرمان النسبي.

٢- **الأهمية التطبيقية:** يهدف هذا البحث إلى التعرف على مخاطر عمل الأطفال، ويمكن أن تسهم النتائج النهائية للبحث في تكوين صورة عن طبيعة هذه المخاطر

بمحافظة دمياط بهدف وضع رؤية للحد من هذه الظاهرة، تماشيا مع تنفيذ رؤية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي تهدف للحد من عمالة الأطفال في المجتمع المصري بصفة عامة والمجتمع الدمياطي بصفة خاصة.

**ثالثًا: أهداف البحث**

يتحدد الهدف العام للبحث الراهن في محاولة الوقوف على المخاطر المصاحبة لعمل الأطفال، وكيفية الحد منها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. ولتحقيق هذا الهدف حاولت الباحثة طرح عدد من الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين وأسرهم.
٢- التعرف على مجالات عمل الأطفال بمدينة دمياط.
٣- الكشف عن أسباب ظاهرة عمل الأطفال بمدينة دمياط.
٤- رصد مخاطر عمل الأطفال.
٥- اقتراح رؤية للحد من مخاطر عمل الأطفال بدمياط في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

**رابعًا: تساؤلات البحث**

١- ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين وأسرهم؟
٢- ما مجالات عمل الأطفال بمدينة دمياط؟
٣- ما الأسباب التي تؤدي لانتشار ظاهرة عمل الأطفال بمدينة دمياط؟
٤- ما المخاطر التي يتعرض لها الأطفال العاملين؟
٥- ما الرؤية المستقبلية التي يمكن أن تحد من مخاطر عمل الأطفال بدمياط في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠؟

**خامسًا: مفاهيم البحث**

**١- مفهوم المخاطر Risk**

بدأ استخدام مفهوم المخاطر في اللغة الإنجليزية، وانتقل المفهوم إلى اللغة الإنجليزية عبر اللغة الإسبانية، ثم انتشرت مقولة المخاطر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكانت توجه في الأصل نحو المكان ثم انسحبت على الزمان ومنها إلى مواقف انعدام اليقين، فالمخاطرة فكرة لا يمكن فصلها عن فكرة الاحتمال أو عدم اليقين، ولا يمكن القول إن فردًا ما يقابل مخاطرة إذا كانت النتيجة المتوقعة مؤكدة بنسبة مائة بالمائة (جيدنز، ٢٠٠٠، ص ٣٢، ٣٣).

يُعرف "بيك" المخاطر على أنها استراتيجية مستحدثة للتحكم في المستقبل بعقلانية، وتتلاشي هذه الصور من الحسابات الإحصائية المحتملة لمجتمع المخاطر وتتطلب استراتيجيات جديدة ومعقولة لإدارة حالات عدم اليقين والاختلال (Zinn, 2008, P 220). كما يُعرف "أولريش بيك" المخاطر بأنها مركب مستقبلي، يتكون جزء منه من امتداد الأضرار الواقعة في الحاضر إلى المستقبل، وجزء آخر يستند إلى خسارة الثقة العامة أو إلى من يفترض بهم تعزيز المخاطر. ومن وجهة نظر "بيك" تتضمن المخاطر خطر لم يقع بعد لكنه يهدد الواقع. وتشير المخاطر إلى مستقبل سلبي يتوجب علينا منعه من الحدوث (بيك، ٢٠٠٩، ص ٦٧، ٦٨).

ومن جانب آخر، يشير مفهوم الخطر إلى صور التهديد أو الاختلال المحتمل الذي تحدثه ظروف معينة، وتتدرج أشكال التهديد من المخاطر الفردية البسيطة إلى المخاطر المجتمعية الكبرى. وتمثل المخاطر احتمال أن يتعرض الإنسان للضرر إذا واجه احتمال الخطر، وتتحدد المخاطر في ضوء تحديد الخطر وحجمه، ومدى تأثيره (زايد، ٢٠١٣، ص ١٠).

كذلك تُعرف المخاطر بأنها عواقب وخيمة ومتوقعة يمكننا حساب احتماليتها، فالمخاطر تتمثل في أخطار محسوبة، وهي تحتل مكانة أفضل بعد اليقين (باومان، ٢٠١٧، ص ٣٣).

ويفرق "أولريش بيك" بين الكارثة والمخاطرة، حيث يعني بالمخاطرة التنبؤ بالكارثة، وترتبط بإمكانية حدوث تطورات أو تغيرات مستقبلية، كما أنها تستدعى حالة عالمية (Beck, 2009, P 3). كما وضح أن المجتمعات الصناعية ولّدت مخاطر لم تستطيع السيطرة عليها، فنتج عنها المخاطر المركبة التي تعد القاعدة الجديدة في المجتمع الحديث (Burns, 2002, P 1).

كذلك عرف "أنتونى جيدنز" المخاطر بأنها تلك المجازفات التي يتم تقويمها فعليا في علاقتها بالاحتمالات المستقبلية، وتعد المخاطر القوة الدافعة للمجتمع الذي يخطط ويصمم على التغيير والذي يسعى أن يحدد مستقبله بدلًا من تركه لقوى الطبيعة أو للدين أو التقاليد (جيدنز، ٢٠٠٠، ص ٣٥).

وعرف "أولريش بيك" مجتمع المخاطر بأنه "حالة من توافق الظروف أصبحت فيها فكرة إمكانية التحكم في الآثار الجانبية والأخطار التي يفرضها اتخاذ القرارات محل شك"، لذا فالمخاطرة مرتبطة باتخاذ القرار بشأن سلوك ما قد يحقق إما فرصة وإما خطرا. وبهذا فالمخاطرة عند "بيك" تمثل جسم انعكاسي، حيث تعادل الأضرار والفوائد، كما أنها تجعل الجسم قابل للطرح في الوقت الحاضر وهي التي تفتح المجال لاستخدام مصطلح مجتمع المخاطر العالمي (بيك، ٢٠١٣، ص ٥١).

كما تشير المخاطر في ضوء نظرية مجتمع المخاطر إلى مستقبل غير مؤكد، وبالتالي فهي على الأقل افتراضية جزئية، ويشير "بيك" في بعض الأحيان إلى حساب المخاطر باعتبارها استراتيجية حديثة لتوجيه المستقبل بعقلانية، فتقل هذه الصور من الحسابات الاحتمالية الإحصائية وتستلزم استراتيجيات جديدة معقولة لإدارة أوجه عدم اليقين، وبهذا فالمخاطر هي ضرر محتمل في المستقبل يرجع إلى قرار ما أو سبب خارجي يعود لصناع القرار أو البيئة الطبيعية(Zinn, 2008, P 220) .

**وتعرف المخاطر اجرائيا بأنها** (مواجهة الأطفال لمشكلات اجتماعية واقتصادية مثل التفكك الأسري والفقر، أدت لخروجهم للعمل في سن صغير بالحرف المتنوعة

بصناعة الأثاث وترتب على ذلك تعرض الأطفال لمخاطر متنوعة اقتصادية واجتماعية وصحية وتعليمية).

**٢- عمل الأطفال Child labour**

يشير المفهوم اللغوي لعمل الأطفال إلى "استخدام الأطفال في الأعمال المختلفة قبل وصولهم إلى سن النضج"(صالح، ٢٠٠٩، ص ٨٦). أما عن المفهوم الاصطلاحي لعمل الأطفال فهو "الأطفال الذين يعملون بموافقة أسرهم وبالاتفاق مع صاحب العمل سواء في ورشة، أو محل، أو مصنع، بهدف تحسين دخل الأسرة"(موسي، ٢٠٠٩، ص ١٢).

ومن الجانب التشريعي يعرف القانون المصري الطفل طبقًا للقانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ مادة ١٤٣ بأنه "الإناث والذكور البالغين اثني عشر سنة كاملة، ويحظر تشغيل، أو تدريب الصبية قبل بلوغهم اثنتي عشرة سنة كاملة"(عبد الفتاح، ٢٠٠١، ص ١٤).

ويختلف مفهوم عمالة الأطفال من مجتمع لآخر، باختلاف الثقافات والقوانين السائدة (الشياب، ٢٠٠٦، ص ٣). وعلى ذلك تتنوع الرؤي في تعريف عمل الطفل، وهنا لا تدخل مساعدة الطفل لأسرته في إطار ما نقصده بعمل الأطفال، لو ظلت في نطاق محدود بمعني المساعدة التي يقدمها الطفل في إطار الأسرة في وقت فراغه دون أن يضطره ذلك إلى التسرب من التعليم (وهدان، ١٩٩٦، ص ١٧٧).

ومن جانب آخر يقصد بعمل الأطفال بأنه "ممارسة الأطفال لأعمال تجعلهم يعيشون في أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة، وتعرضهم على المدى البعيد للأذى على المستوى العاطفي والبدني، الأمر الذي يسبب للأطفال أضرار بالغة الخطورة (Merrick, 1996, P 192).

ويمكن أن يُعرف عمل الأطفال بأنه "أي نشاط يقوم به الأطفال ويكون بديلًا عن استخدام الكبار، ويسهم في الإنتاج أو تقديم خدمة، ويعطي الكبار فرصة للحصول على الراحة وإتاحة وقت فراغ لهم (جرز، ستاندنغ، ١٩٩٨، ص ١٤٠).

كذلك يقصد به "الطفل الذي يعمل في مجالات عمل لا تناسب صغر سنه، ويؤدي عملًا إما مدفوع الأجر، أو غير مدفوع الأجر، ويعمل عدد من الساعات غير محدد على مدار النهار، وغالبًا يكون هذا الطفل محرومًا من التعليم ومن كل أوجه الرعاية المتكاملة، ويبلغ الطفل من العمر أقل من ١٦ عامًا، ويعمل الطفل بكل الأنشطة التي توكل إليه في القطاع غير المنظم أو غير الرسمي بهدف إعالة نفسه بجزء من دخله، وهي غالبًا ما تكون مخالفة للقوانين الخاصة بحماية الطفل (صيام، يناير ١٩٩٩، ص ٢٧٤).

ويعرف عمل الأطفال بأنه "النشاط الذي يُستغل فيه الأطفال (Fyfe, 1993, P 9)، ويشكل خطورة على نموهم الجسمي، ويحرمهم من الاستمتاع بطفولتهم وحقوقهم وكرامتهم. ويعد عمل الأطفال استغلالًا إذا ما تضمن العناصر التالية: أيام عمل كاملة في سن مبكرة، وساعات عمل طويلة لا تتناسب مع مرحلة الطفولة. والقيام بأعمال شاقة لا تتناسب مع المرحلة العمرية. والعمل في ظروف قاسية، مع أجر غير كاف. وأخيرًا تحمل الطفل لمسئوليات تفوق قدراته، وتحول دون التحاق الطفل بالمدرسة (International Labour Organization, 2002, P 16).

كما يعرف المجلس القومي للطفولة والأمومة عمل الأطفال بأنه "العمل الذي يؤدي إلى استغلال الطفل ويعرضه لظروف عمل لا تحترم حقوقه التعليمية، والاجتماعية، والصحية، والاقتصادية، والترفيهية، وتحرمه من تنمية قدراته وحفظ كرامته، كذلك فهو العمل الذي يضر بنموه البدني والنفسي والعقلي، وبسلوكه الأخلاقي والاجتماعي" (المجلس للقومي للطفولة والأمومة، ٢٠٠٨، ص ٣١).

وتعرف منظمة العمل الدولية الطفل بأنه "كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، ما لم يتم تحديد سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق على الطفل، وينطبق ذلك على جميع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا". كما تعرف المنظمة عمالة الأطفال بأنها "الأطفال النشيطون اقتصاديًا والتي تتراوح أعمارهم ١٢ عامًا فما فوق، والذين يعملون لبضع ساعات فقط في الأسبوع بأعمال بسيطة ومسموح بها ولا تشكل خطورة"(International Labour Organization, 2014, P 6).

ويمكن تقسيم مفهوم عمل الأطفال إلى قسمين أحدهما إيجابي والآخر سلبي. ويشير المفهوم الإيجابي لعمل الأطفال بأنه "كل الأعمال التطوعية أو حتى المؤجرة التي يقوم الطفل بها وتناسب عمره وقدراته ويمكن أن يكون لها آثار إيجابية تنعكس على نموه الجسمي والعقلي والذهني وخاصة إذا استمتع الطفل بأدائها مع الحفاظ على حقوقه الأساسية، نظرًا لتعلم الطفل المسؤولية خلال العمل، والتعاون، والتسامح، والتطوع مع الآخرين". أما المفهوم السلبي لعمالة الأطفال فيشير إلى "العمل المرهق للطفل الذي يستغل ضعف قدرة الطفل عن الدفاع عن حقوقه، ويشكل خطرًا على سلامته وصحته ورفاهيته، كذلك استغلال الأطفال كعمالة رخيصة بديلة عن عمل الكبار، ويعوق هذا العمل تعليم الطفل ويغير حياته ومستقبله" (عبد الفتاح، ٢٠٠١، ص ١٤).

**ويعرف عمل الأطفال إجرائيًا بأنه** "الأطفال في الفئة العمرية من ١٠ إلى ١٨ عامًا، ويعملون في نشاط اقتصادي بصورة دائمة، مقابل أجر بسيط ولساعات طويلة لا تتناسب مع طبيعة المرحلة العمرية، في الحرف المتنوعة بصناعة الأثاث بمحافظة دمياط، وينتج عنها مخاطر اقتصادية واجتماعية وصحية".

### ٣- التنمية المستدامة Sustainable Development

تدور مفاهيم التنمية المستدامة حول معان متقاربة، إلا أنها تتفق في أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو التخفيف من حدة الفقر بتوفير حياة آمنة ومستدامة للفئات الأقل دخلًا، مع الحد من حدوث التفكك الاجتماعي والخلل الثقافي وتدهور البيئة (التنمية المستدامة في الوطن العربي، ١٤٢٧، ص ٣).

وعُرفت التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢ بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية "بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل" (الصقال، ٢٠١٤، ص ٣٢١). كما تعرف التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها" (رومانو، ٢٠٠٣، ص ٥٦).

كذلك تعرّف التنمية المستدامة بأنها "العملية التي تسعي لتحسين الاقتصاد والبيئة والمجتمع". ويصور هذا التعريف التنمية المستدامة بوصفها التوازن ويتطلب ذلك من التنظيمات المجتمعية النظر في العناصر الثلاثة معًا. وتحقيق هذا التوازن ليس سهلًا، فغالباً ما نجد أن التحديات التي تواجه التنمية المستدامة تأتي من حقيقة عدم التوازن الذي ينشأ بين العناصر الثلاثة (Tregidga, Kearins 2013, P 110).

ومن جانب آخر يُنظر للتنمية المستدامة بأنها "العملية التي تنمي المجتمعات والمدن وتلبي احتياجات الحاضر دون التعدي على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، في ظل ما يواجهه العالم من مخاطر المساواة والعدالة الاجتماعية". وهنا تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولضمان ذلك ينبغي تحقيق التنمية المستدامة في ثلاث مجالات رئيسية وهي: التنمية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية، وتواجه التنمية المستدامة عدة تحديات أهمها القضاء على الفقر (Slimane, 2012, P 93).

وفي هذا السياق، تمنح المجالات (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية) للتنمية المستدامة تعريفات متنوعة، وتُعرف التنمية المستدامة وفقاً لكل مجال من تلك المجالات على حدة، فتهدف التنمية الاجتماعية المستدامة إلى تنمية الأفراد والمجتمعات بطريقة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الصحة وظروف المعيشة. على حين يتمثل الهدف الأساسي للتنمية البيئية المستدامة في حماية الموارد الطبيعية. وأخيرًا تهتم التنمية الاقتصادية المستدامة بتنمية الأبنية الاقتصادية فضلاً عن الإدارة الرشيدة للموارد الاجتماعية والطبيعية.

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن إدراج عدة قضايا تحت مفهوم التنمية المستدامة مثل: سعى التنمية المستدامة لتقدم المجتمعات البشرية في الوقت الحالي وفي المستقبل البعيد. كما أنها تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها. أيضاً مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن ادامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل متطلبات الاستدامة على المدي البعيد. وأخيراً تتحدد الاحتياجات كما يتصورها البشر اجتماعياً

وثقافياً، وبالتالي فإن التنمية المستدامة تتطلب نشر القيم التي تحفز مستويات استهلاك لا تتخطي حدود الممكن بيئياً (الهيتي، ٢٠٠٦، ص ١٠٣، ١٠٤).

**ويمكن تعريف التنمية المستدامة اجرائيا بأنها** (السعي نحو القضاء على عمل الأطفال بقطاع صناعة الأثاث بمدينة دمياط لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية لهم، بالإضافة لخفض معدلات التسرب من التعليم، مع الاهتمام بصحة الأطفال وذلك تماشيًا مع تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في الجانب الاجتماعي والتعليمي والصحي).

**سادسًا: الإطار النظري والرؤى النظرية**

**١- نظرية مجتمع المخاطر**

تنوعت اسهامات علماء الاجتماع في نظرية المخاطر، في محاولة لوصف مجتمع المخاطر وفهم التغير الاجتماعي في العالم المعاصر، وأوضحوا أن ما يتم إنتاجه من على المستوى الصناعي والتكنولوجي والإلكتروني والمعلوماتي له آثار الأول: إيجابي أفاد البشرية وحقق التقدم، والثاني سلبي وتجلي أثره في انتشار الظواهر السلبية وميلاد مجتمع المخاطر (الزيات، ٢٠١٦، ص ٧٨).

ورغم أن المخاطرة والخطر وجدا منذ وجود الإنسان على هذه وجه الأرض، إلا أنه يختلف من حيث الدرجة، والنوع، والإدراك، والتحكم. واتفق كلا من "أولريش بيك" و"أنتوني جيدنز" في ارتباط فكرة المخاطرة بمجتمعات الحداثة التي ظهرت في فجر النهضة الأوروبية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث ارتبطت بظهور الاحتمالية في الحساب. بمعني محاولة التحكم فيما هو غير متوقع عن طريق حساب إمكانية النجاح والخسارة مقابل المكان والزمان، ويري "جيدنز" أن المخاطرة ارتبطت أولًا بالمكان (الإبحار) ثم بالزمان (الاستثمارات) (لطيف، ٢٠٢٠).

ويعد "أولريش بيك" من أشهر علماء الاجتماع الألمان المنظرين لمجتمعات ما بعد الحداثة، وتعدت إسهاماته رؤي النظريات الكلاسيكية التي لم تواكب الظواهر الجديدة لمجتمعات ما بعد الحداثة، وما يحدث من تغيرات في مجال الظواهر

والعلاقات والأفعال الاجتماعية، وبهذا تجاوز "أولريش بيك" المنهج الاجتماعي المألوف وأسس موضوع جديد يسمي المخاطر، والذي يعتبر مدخل للدراسات السوسيولوجية المرتبطة بمجتمع ما بعد الحداثة (محمد، ٢٠١٨، ص ٦).

وعند البحث عن أسباب حدوث المخاطر الاجتماعية نجد من يعتبرها مرحلة من مراحل تفاقم الظواهر الاجتماعية السلبية. فقد تناول أميل "دوركايم" الظواهر الخطيرة بالنسبة للمجتمع أو لأي وحدة من وحداته بوصفها "باثولوجيا اجتماعية" Social Pathology، وهنا يعني "دوركايم" بأنه قد تظهر في المجتمع بعض الظواهر المرضية التي تؤدي لنتائج ضارة بالمجتمع وتشكل خطورة عليه، كالفقر، وتعاطي المخدرات، والعنف الناتج عن تفاعلات سلبية في مختلف مجالات المجتمع (ليلة، مايو ٢٠١٣، ص ٥٠، ٥١).

ووفقًا لما سبق، نجد أن علماء الاجتماع الكلاسيكيين وعلماء اجتماع الحداثة قد تناولوا الظواهر الاجتماعية ذات الخطورة على المجتمع من خلال تحليل مصادرها من الداخل. بينما علماء ما بعد الحداثة رأوا أن المخاطر الاجتماعية يمكن أن تصدر عن مصدرين: الأول المجتمع القومي كما نادي بذلك علماء الحداثة، باعتبار أن المجتمع يمثل مصدر ظواهره ومشكلاته، والثاني مضامين وتفاعلات العولمة، التي أصبحت تشكل مصدرًا لكثير من المخاطر القومية، نظرًا لأن الدولة القومية أصبحت هشة وذات سيطرة ضعيفة (ليلة، مايو ٢٠١٣، ص ٥١).

لقد ظهر "مجتمع المخاطرة" في منتصف القرن العشرين، وهو مجتمع ساخط على تبعات الحداثة السلبية، يبحث في كيفية إدارة المخاطر (Risk management) والأخطار بالوقاية والعلاج معًا. وهو ما أوضحه "أولريش بيك" في كتابه (مجتمع المخاطرة، ١٩٨٦) حيث أشار إلى أن المجتمعات في النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت مرغمة على مواجهة سلبيات الحداثة وإيجاد الحلول والبدائل المناسبة لمواجهة تحدياتها وإدارتها، وهو ما أسماه ب "عقد المخاطرة " أي مدى القدرة على التحكم في التهديدات والأخطار الناجمة عن الصناعة والقدرة على تعويضها. غير أنه فرق في كتابه (مجتمع المخاطر العالمي: بحثًا عن الأمان المفقود، ٢٠٠٦) بين

مجتمع المخاطرة ومجتمع المخاطر العالمي، حيث أكد وجود "مجتمع عالمي" تنتشر فيه المخاطر الطيارة (التي تتنقل من مكان إلى مكان آخر ولا يمكن التحكم بها)، ولعبت العولمة وتدفق الأحداث التي تتخطي الحدود القومية دورًا بالغًا في عولمة المخاطر، واتساع نطاق عدم الأمان المصطنع. وبهذا فإن مجتمع المخاطر العالمي هو المجتمع العالمي الذي ساهم في انتشار المخاطر بعدما كانت المخاطر لا تتعدى حدود الدولة القومية (محمد، ٢٠١٨، ص ٦).

ويعرّف "أولريش بيك" مجتمع المخاطر" بأنه "حالة من توافق الظروف أصبحت فيها فكرة إمكانية التحكم في الآثار الجانبية والأخطار التي يفرضها اتخاذ القرارات محل شك". وهنا نلاحظ أن المخاطرة مرتبطة باتخاذ القرار بشأن سلوك ما قد يحقق أما فرصة وأما خطرًا. ومع تفاقم المخاطر والأخطار مقابل الفرص فإن مجتمع المخاطرة بات يعيش حالة من عدم الأمان والشك وفقدان اليقين بخصوص إمكانياته ومقدرته على مواجهة تلك المخاطر (Risks) والأخطار(Dangers) والتحكم فيها مكانيًا وزمنيًا. ولهذا يتفق علماء المخاطرة على أن عالمنا اليوم يعيش حالة من فقدان اليقين العالمي. ويفرق " أولريش بيك " بين المخاطرة والكارثة، فالمخاطرة من وجهة نظره تعني التنبؤ بالكارثة أي هي إمكانية أن تطرأ أحداث وتطورات مستقبلية وإذا ما تحققت تحدث الكارثة. فالمخاطرة حدث متنبأ بحدوثه، أما الكارثة فهي حدث فعلى (لطيف، ٢٠٢٠).

ومع التعمق في مفهوم المخاطر الاجتماعية يمكن تقسيمها إلى نوعان: النوع الأول: المخاطر الاجتماعية بمعناها التقليدي والتي تشير إلى مخاطر الاستبعاد الاجتماعي، والفقر، والبطالة، ونقص خدمات الإسكان والمرافق، ينعكس كل ذلك على جودة الحياة. أما النوع الثاني المخاطر الاجتماعية الجديدة، وهي تلك المخاطر الناجمة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حولت المجتمع الصناعي الحديث إلى مجتمع ما بعد الصناعي والتي يمكن حصرها في أربعة عوامل أساسية: خروج المرأة للعمل أدى لخلق مخاطر جديدة على الأسرة. بالإضافة لمخاطر ارتفاع نسبة الطلاق، ومخاطر تغير سوق العمل الذي أصبح يعتمد بصورة أساسية على العمالة الماهرة

والتعليم المتميز الأمر الذي وضع مخاطر تهميش أصحاب التعليم المتوسط والعمالة غير الماهرة. ووفقًا لهذه التغيرات الجديدة زادت المخاطر الاجتماعية وتضمنت مخاطر تتصل ببناء الأسرة، وحماية الطفولة (زايد، ٢٠١٣، ص ١٢، ١٣).

مفهوم "مجتمع المخاطرة" "Risk Society" عند "أولريش بيك" والذي يتشكل في أبعاده الاجتماعية من سلسلة من المتغيرات المترابطة والتي تنعكس آثارها السلبية على المجتمعات المعاصرة وتشتمل التغيرات في أنماط العمالة، بالإضافة إلى تزايد الإحساس بانعدام الأمن الوظيفي وغيرها (ليلة، ٢٠١٣، ص ٥٢، ٥٣).

وعلى ذلك جاءت المرحلة المعاصرة للعولمة بنقلاتها النوعية السريعة لتضع مجتمعات العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين أيضًا أمام سلسلة من الأزمات المرتبطة بتراجع قدرة الدولة القومية كفاعل ذو سيادة على إدارة اقتصادها ونظمها الاجتماعية، مع انتقاء حدود حركة رأس المال وأماكن العمل وامتزاج العناصر الثقافية سواء أكانت قومية أو دخيلة على نحو أصبح الحديث عن الهوية الوطنية الخالصة ضرب من ضروب الخيال (المناور، ملاعب، ٢٠٢٠، ص ١٠٨). ويتضح مما سبق ربط "أولريش بيك" بين "المخاطرة" و " العولمة" حيث أكد " أولريش بيك" أن عنصر المخاطرة أهم مخرجات العولمة والتقدم التكنولوجي (ليلة، ٢٠١٣، ص ٥١).

**- مجتمع الخطر الفائق**

واتساقا مع الرؤي النظرية السابقة أشار "أحمد زايد" إلى أن الخطر في هذه النظرية موازي للمجتمع المعولم، وتدخل فيه المجتمعات بطرق متفاوتة، ويدفع الأفراد لاتخاذ قدر كبير من الحذر. وعندما تتراكم بعض الظروف والمشكلات في المجتمعات مثل الفقر والحرمان، وضحايا تعاطي المخدرات، فأنها تنبئ بوجود صورة مختلفة من المجتمعات يمكن أن يطلق عليها "مجتمعات الخطر الفائق" وتتصف هذه المجتمعات بأنها أكثر هشاشة، وأقل قدرة على حل مشكلات سكانها ومواجهة احتياجاتها (زايد، أبريل ٢٠٢١، ص ٤٠، ٤١).

**ويؤسس "أحمد زايد" لعدة قضايا افتراضية تشكل أساسًا نظريًا لنظرية مجتمع الخطر الفائق نعرضها كما يلي:**

**القضية الأولي: الخطر الفائق خطر قائم ملموس:** يمس الأفراد ومعاشهم اليومي، ونظمهم الأسرية، وعلاقاتهم بمكان إقامتهم وبالمجتمع المحلي، ويتشكل عنه أنواع عديدة من المشقة والضغط Stress وفقدان الهوية والاحساس بالوطن. ولا يوجد فرق هنا بين المجتمع والخطر، بل يصبح المجتمع هو الخطر لأنه متواجد معهم ويمس وجودهم الاجتماعي والنفسي والجسدي.

**القضية الثانية: يظهر الخطر الفائق عند توافر أربعة شروط:** الأول: مجتمع يعاني من مشكلة عامة في النظام الاجتماعي، والثاني نظام سياسي غير فعال وهنا تعتبر النظم السياسية عالية الفعالية شرط تحقيق الاستقرار وقيادة المجتمع لتحقيق أعلى درجات الإنجاز التنموي والكرامة الإنسانية. والثالث: نفاذ رأس المال الاجتماعي والمتمثل في الشبكات الفعالة بين المواطنين، ويؤثر رأس المال الاجتماعي على حالة الاندماج في المجتمع، ومستوي التماسك الاجتماعي، وقوة العلاقات الأفقية بين الجماعات الاجتماعية المتباينة، والعلاقات الرأسية بين النظام الاجتماعي وسكانه. وغالبًا ما يقاس رأس المال الاجتماعي بقوة المجتمع المدني وفاعليته، وحجم الشبكات الطوعية ومؤشرات الثقة في النظام السياسي والنخب الاجتماعية والمدنية. وأخيرا الرابع: تراكم الأعباء البنائية المتمثلة في حجم التدفقات المولدة لمشكلات تتراكم عبر الزمن. مثال: تخلق الزيادة السكانية غير المتوازنة مشكلات الفقر والحرمان على المدي البعيد.

**القضية الثالثة: الخطر الفائق حاضرًا في المجتمع في كل الأحوال:** ولا يتجسد في الخيال الاجتماعي، ويحدث كل صور الأذى للفرد، وللأسرة، وفي مجال العمل، ويصل للتفاعلات العامة. وتختلف المجتمعات التي تعاني من الخطر الفائق في درجه حضور الخطر، ومدي الأذى الذي يحدثه.

**القضية الرابعة: الخطر الفائق يبني مجتمعًا مختلفًا:** يحاول حل مشكلاته بنفسه عن طريق أساليب ذاتية على مستوي الجماعات الصغيرة، كذلك يدرب أطفاله على تحمل

الخطر الفائق وما ينتج عنه عناء، وهنا يُفترض أن مجتمع الخطر الفائق يخلق أجيالًا مختلفة يمكن أن نطلق عليها أجيال الحرمان أو أجيال الخوف (زايد، أبريل ٢٠٢١، ص ٤٠، ٤١).

**وبناء على الرؤي السابقة لنظرية مجتمع المخاطر يمكن صياغة إطار تفسيري يسهم في تحقيق أهداف البحث على النحو التالي:**

- ظهر اتساع لمساحة للمخاطر التي ينتج عنها عمل الأطفال، ويمكن القول إنها نتجت عن مشكلات اجتماعية مثل الفقر، وارتفاع معدلات التفكك الأسري والطلاق، وظهور مشكلات تعاطي المخدرات، وكل هذه المشكلات تؤثر على استقرار المجتمع وتوازنه إن لم يتم التخطيط لمعالجتها.
- أثرت الأزمات الاقتصادية والجوائح مثل (التضخم الاقتصادي، وجائحة كورونا) على تعرض الأفراد للمخاطر، مثل فقدان الوظيفة، أو الوقوع ضحية للأمراض أو جرائم، وشكّل كل ذلك خطرًا فائقًا خاصة على أطفال الأسر الفقيرة، وينتمي معظم الأطفال العاملين لهذه النوعيات من الأسر التي تعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية وصحية.
- يمكن القول إن المجتمع الذي تتزايد فيه نسبة عمل الأطفال يصبح مجتمع أكثر هشاشة، ويمكن أن نطلق عليه "مجتمع الخطر الفائق" والذي يتصف بتراكم بعض المشكلات مثل الفقر والحرمان، وانتشار العنف.

**٢- نظرية الحرمان النسبي**

سعى العديد من المنظرين في ظاهرة الحرمان النسبي للبحث في طبيعة المقومات الجوهرية التي تؤدي إلى ظهور الاستياء وعدم الرضا نتيجة للحرمان، ولوحظ أن هذه الاجتهادات التنظيرية تم استنتاجها وعلى نحو تراكمي متعاقب من منظور واحد هو المنظور "المعرفي الاجتماعي" وبهذا يمكننا النظر إلى نظريات الحرمان النسبي على أنها نظرية واحدة، نمت وتطورت عبر مراحل منذ نشأة المفهوم وحتى الآن (غربي، ٢٠٢٠، ص ٣٤).

وتتنوع تعريفات الحرمان النسبي، فيعرفه "Gurr" بأنه "إدراك الفرد بالتناقض بين توقعاته وقدرته المتعلقة بالقيم" وترتبط توقعات القيم بظروف الحياة والسلع الأساسية التي يعتقد الشخص أنها حقًا له، أما قدرات القيم فهي الظروف والسلع التي يظن الشخص أنه قادر على الحصول عليها والاحتفاظ بها. كما يعرفه "Martin" بأنه "شعور الشخص بالاستياء نتيجة اعتقاده بأنه يحصل على أقل مما يستحقه". وعلى ما سبق فإن الحرمان النسبي هو إدراك الشخص لوجود تناقض بين ما يحصل عليه من الاحتياجات وظروف الحياة، وبين ما يتوقعه أو يعتقد أنه يستحقه مقارنة بالأشخاص الآخرين، وقد يظل هذا التوقع موجودًا ضمن حدوده المعرفية أو قد ينتج عنه شعور بالغضب وعدم الرضا (نظمي، يوليو ٢٠١٤، ص ١١٠).

ولا يقتصر الحرمان على الحرمان المادي فقط وهو الناتج عن عدم القدرة على سد الحاجات الأساسية أو اعالة الأسرة أو النفس، بل يعني الحرمان أيضًا عدم الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة. ويؤدي ذلك إلى الحد من قدرات الأفراد على تغيير ظروفهم المعيشية، أو المجتمع، أو المجال العام بأكمله (عاشور؛ فريجة، ٢٠١٩، ص ٩٨).

ومن الأهمية هنا التفريق بين مفهومي الفقر والحرمان نظرًا للتداخل الكبير بينهما، حيث يعرف الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة الفقر بأنه يعكس درجة الحرمان التي تعاني منها الأسر في ثلاثة أبعاد أساسية: الأول مستوى المعيشة، والثاني والثالث الوصول إلى الخدمات الأساسية والتي تتضمن التعليم والصحة. وعلى الرغم من ارتباط الفقر بمفهوم الحرمان إلا أن الحرمان يظل أوسع نطاقًا، وإذا كان مفهوم الفقر يمتد إلى تناول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، فإن الحرمان يظل أشمل، فمن جانب لا يقتصر الحرمان على الوصول أو عدم الوصول إلى الدخل والخدمات فقط، وإنما يتضمن الحاجات الاجتماعية والثقافية والسياسية مثل ظروف العمل، والحريات، والمشاركة السياسية وغيرها. ومن جانب آخر يرتبط الفقر بأبعاد مادية قابلة للقياس مثل الوصول إلى الخدمات الصحية والتعلمية، أما الحرمان فيرتبط بشق معنوي نفسي، ويبدأ الحرمان بالشعور بالاختلاف الكبير عن الغير، ويرتبط أساسًا بوعي الشخص بأن مقومات

المعيشة التي يحصل عليها أقل مما يستحقه أو يتوقعه، أيضًا مقارنة وضعه بوضع أقرانه في نفس مجتمعه أو في مجتمعات أخري. كذلك يعبر الفقر عن نسبة أو عدد الأفراد الغير قادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوي المعيشة، أما الحرمان فيتجاوز ذلك ليعبر عن الرضا أو السخط لمجموعة من البشر، وبهذا تظل نسب الحرمان عالية في الفئات التي تجاوزت خط الفقر (السباعي، ٢٠١٧، ص ١٣٦، ١٣٧).

**وفيما يلي نعرض لأهم المراحل التنظيرية التي مرت بها نظرية الحرمان النسبي:**

صاغ "Davis" ١٩٥٩ أول نظرية منهجية في الحرمان النسبي معتبرًا أنه يمكن تقسيم أي جماعة اجتماعية إلى أفراد يمتلكون السلع الجيدة (غير المحرومين) وإلى أفراد لا يملكون ذلك (المحرومين)، وعليه قدم رؤيته " عندما يقيس المحروم نفسه بغير المحروم وينتج عن ذلك حالة الحرمان النسبي" ويعد هذا المسمى صحيح ما دام القياس تم بين أفراد ينتمون لنفس الجماعة الاجتماعية. أما إذا قايس الشخص نفسه مع أفراد تنتمي لجماعة خارجية فتسمى الحالة الناتجة عن ذلك "المسافة الاجتماعية"(نظمي، ٢٠١٤، ص ٨، ٩).

ثم تطورت الأطروحات حول الحرمان النسبي إلى صيغة نظرية منظمة عندما قدم "Geschwender" عام ١٩٦٤ أطروحة " التوقعات المتصاعدة " Rising Expectation ليصف فجوة الحرمان الناتجة عن ارتفاع التوقعات الذي يصاحب تحسن الظروف المادية، الأمر الذي ينتج عنه حالة من عدم الرضا تصل إلى حد المقارنة بين مستويات الإشباع الممكنة، والإشباعات المحققة فعليًا من الظروف السابقة (الحوراني، ٢٠١٢، ص ٢٣٠).

كما وصف "Runciman" ١٩٦٦ الحرمان النسبي بأنه " المفتاح لفهم العلاقة المعقدة بين التقارب الاجتماعي والشعور بالظلم". كذلك تناول "Runciman" فكرة دورة الحرمان لتوضيح انتقال الحرمان عبر الأجيال بشكل أساسي من خلال أنماط القيم

والسلوك والممارسات الأسرية (سكوت؛ مارشال، ٢٠١١، ص ٤٣). وفي هذا السياق يفسر "Joseph" الحرمان القابل للاستدامة من خلال طرحه أن تأثير المشكلات الاجتماعية في أحد الأجيال يعاد انتاجه في الجيل القادم، ويعني ذلك انتقال الحرمان من خلال الأسرة، وبهذا فقد اتسع مفهوم الفقر من كونه عدم كفاية الدخل للإنفاق على الطعام، وتوفير متطلبات التعليم والصحة إلى الحرمان القابل للاستدامة من جيل إلى جيل (Man ,et al.,1978, P 77, 78). وعلى ذلك يؤدي الحرمان الاقتصادي إلى عجز اجتماعي في أغلب الأحيان، بالإضافة إلى تأثيره على الأسرة والعلاقات الأسرية، ويتزايد معه مواقف عدائية نحو المجتمع تظهر في صور متنوعة من الانحراف الاجتماعي والجريمة (فهمي، ٢٠١٤، ٢١٠).

على حين قدم "Gurr" ١٩٧٠ رؤيته للحرمان النسبي بأنه "التناقض بين ما يرغب الأشخاص به من فرص حياة وسلع، وبين امكانياتهم المتوقعة التي تساعدهم في الحصول على تلك الخدمات والسلع"(نظمي، ٢٠١٤، ص ١١٢). ونظّر ""Gurr" " ثلاثة نماذج للحرمان النسبي كما يلي: النموذج الاول: الحرمان الطموحاتي ويتشكل عندما تزداد طموحات الأشخاص، بينما تظل قدرتهم على الإشباع الفعلي ثابتة. ويشير النموذج الثاني إلى الحرمان المتناقض إلى المواقف التي تتناقض فيها قدرات الإشباع وتحقيق القيمة، بينما تظل التوقعات والطموحات مرتفعة وثابتة، مما يولد إحباطًا وغضبًا ينتج عن عدم القدرة على تحقيق الإشباع. وأخيرًا النموذج الثالث: الحرمان التقدمي وفيه يحقق الأشخاص مكاسب على المدي القصير والبعيد، لكنهم يجدون أن هذه المكاسب لن تستمر، ولكن على أساس خبراتهم السابقة يفترضون باستمرار هذه المكاسب (الحوراني، ٢٠١٢، ص ٢٣٢، ٢٣٣).

**وبناء على التوجهات السابقة لنظرية الحرمان النسبي يمكن صياغة إطار تفسيري يسهم في تحقيق أهداف البحث على النحو التالي:**

- الحرمان النسبي هو التناقض الملحوظ بين الأوضاع الشخصية للأطفال العاملين وحالة أقرانهم من الأطفال في نفس الفئة العمرية، سواء كان الحرمان

مادي أو غير مادي، وينتج عنه الشعور بعدم الرضا عن وضعهم نتيجة لعدم حصولهم على نفس الحقوق.

- يشير الحرمان إلى الإقصاء الاجتماعي للأطفال العاملين والذي ينشأ من الفقر وانتمائه لهذه الفئة المهمشة. ويمكن أن يسهم الحرمان في انحراف الأطفال أو ممارسة العنف أو ادمان المواد المخدرة.
- مع تعمق المشكلات الاجتماعية وتزايد حدتها نتيجة للفقر والتفكك الاجتماعي، ينتقل الحرمان من الأسرة إلى الأبناء، وينتج عن ذلك اتساع مفهوم الفقر من كونه عدم كفاية الدخل للإنفاق على الطعام، وتوفير متطلبات التعليم والصحة إلى الحرمان القابل للاستدامة من جيل إلى جيل.

**سابعًا: الإجراءات المنهجية للبحث**

**١- نوع البحث**

انطلاقًا من موضوع البحث والذي يتناول مخاطر عمل الطفل تحدد نوع الدراسة بأنها دراسة وصفية تحليلية وتتلاءم مع طبيعة البحث وموضوعه، وبالاستناد إلى أن الدراسات الوصفية تمثل الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح، وتهتم بحصر وتفسير العوامل المختلفة المؤثرة في الظاهرة موضوع البحث (عبد المعطي، ١٩٨٤، ص ٥٧). يحاول البحث الراهن الكشف عن مخاطر عمل الأطفال وآليات الحد منها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

**٢- منهج البحث وأسلوب التحليل**

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث يساعد الباحث في جمع البيانات والمعلومات مع إيجاد وسائل مختلفة لتفسيرها من خلال أسلوب التحليل الكيفي على مستوي الوحدات الصغرى أو التحليل محدود النطاق، بتحليل وتفسير البيانات التي تم الحصول عليها من المقابلات الفردية المتعمقة، للتعرف على ظروف الطفل في حالة العمل والكشف عن المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها الأطفال، في محاولة

للوصول لرؤية للحد من هذه الظاهرة في ضوء المحاور الرئيسية لرؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

**٣- مجتمع البحث**

يتكون مجتمع البحث جميع من الأطفال العاملين بمحافظة دمياط، حيث يصل عددهم وفقًا للبيانات المتاحة على مركز معلومات محافظة دمياط ٥٧١٤٩ طفل عامل في الفئة العمرية ١٠: ١٨ سنة.

**٤- وحدة البحث**

تشكلت وحدة البحث الأساسية في الطفل العامل والذي يعمل عمل دائم في مختلف الورش الخاصة بصناعة الأثاث بمحافظة دمياط، ويقع في الفئة العمرية من ١٠- ١٨ سنة.

**٥- عينة البحث**

تحددت عينة البحث في (٣٠) مفردة من الأطفال العاملين بالورش المتنوعة بصناعة الأثاث (نجارة- دهان- تنجيد-.... إلخ) تم اختيارها بشكل عمدي خلال الفترة من فبراير ٢٠٢٢ وحتى أغسطس ٢٠٢٢، في ضوء عدد من الشروط، كما يلي:

- مراعاة التنوع في العمر.
- عمل الطفل بشكل دائم ويحصل على أجر مقابل العمل.
- مراعاة التنوع في الأنشطة الصناعية التي يعمل بها بالطفل وتتضمن مخاطر مهنية.
- مراعاة التنوع في المستويات التعليمية للطفل.
- مراعاة التنوع في الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأسرة الطفل.
- مراعاة التنوع في حجم الأسرة.

**٦- طريقة وأدوات جمع البيانات**

- اعتمد البحث على **طريقة المقابلة المتعمقة،** وتم اجراء مقابلة متعمقة مع عدد ٣٠ طفل من الذكور العاملين بصناعة الأثاث.
- **أداة جمع البيانات:** تمثلت في **دليل المقابلة المعمقة** باعتباره أداة لجمع البيانات في البحوث الكيفية.
- **مراحل إعداد دليل المقابلة:** فتمت صياغة دليل يتضمن نوعين من الأسئلة، الأول الأسئلة المغلقة للحصول على بيانات محددة عن الطفل العامل، والثاني الأسئلة المفتوحة والتي تعطي وحدة البحث (الطفل) حرية التعبير والاستفاضة في الإجابة عن الأسئلة، مما يقدم دراسة ميدانية ثرية تنعكس على إثراء التحليل الكيفي. وتكون دليل المقابلة من عدة محاور تم مراعاة الأهداف المراد تحقيقها عند صياغتها كما يلي: أولا: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين، ثانيًا: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأسرة الطفل. ثالثًا: صور عمل الأطفال، رابعًا: أسباب انتشار ظاهرة عمل الأطفال، خامسًا: مخاطر ظاهرة عمل الأطفال، سادسًا: رؤية للحد من ظاهرة عمل الأطفال في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

**ثامنًا: الدراسة الميدانية وتحليلاتها السوسيولوجية**

**المحور الأول: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين وأسرهم**

**أولًا: خصائص عينة البحث (الأطفال العاملون)**

يوضح الجدول التالي خصائص عينة البحث (السن، والترتيب بين الأخوة، وسن بداية العمل) كما يلي:

**جدول (١) خصائص حالات المقابلة المتعمقة**

| رقم الحالة | السن | الترتيب بين الأخوة | سن بدء العمل | رقم الحالة | السن | الترتيب بين الأخوة | سن بدء العمل | رقم الحالة | السن | الترتيب بين الأخوة | سن بدء العمل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ١٠ | ٣ | ٨ | ١١ | ١٥ | ١ | ٩ | ٢١ | ١١ | ١ | ٩ |
| ٢ | ١٠ | ٢ | ٧ | ١٢ | ١٤ | ١ | ١٠ | ٢٢ | ١٧ | ٢ | ٩ |
| ٣ | ١٤ | ١ | ٩ | ١٣ | ١٧ | ٣ | ١٠ | ٢٣ | ١٦ | ٤ | ١٠ |
| ٤ | ٩ | ٣ | ٦ | ١٤ | ١٦ | ٢ | ٩ | ٢٤ | ١٤ | ٤ | ٩ |
| ٥ | ١٦ | ٣ | ١١ | ١٥ | ١٥ | ١ | ٩ | ٢٥ | ١٧ | ١ | ١٠ |
| ٦ | ١١ | ١ | ٩ | ١٦ | ١٠ | ٣ | ٨ | ٢٦ | ١٥ | ١ | ٩ |
| ٧ | ١٧ | ٢ | ٩ | ١٧ | ١٠ | ٢ | ٧ | ٢٧ | ١٤ | ١ | ١٠ |
| ٨ | ١٦ | ٤ | ١٠ | ١٨ | ١٤ | ١ | ٩ | ٢٨ | ١٧ | ٣ | ١٠ |
| ٩ | ١٤ | ٤ | ٩ | ١٩ | ٩ | ٣ | ٦ | ٢٩ | ١٦ | ٢ | ٩ |
| ١٠ | ١٧ | ١ | ١٠ | ٢٠ | ١٦ | ٣ | ١١ | ٣٠ | ١٥ | ١ | ٩ |

من الجدول السابق جدول رقم (١) يمكننا توضيح ما يلي:

١- **النوع:** تم اختيار عينة البحث بصوة عمدية من الذكور العاملين بصناعة الأثاث بمحافظة دمياط.

٢- **السن:** اتضح من عينة الدراسة تنوع المراحل العمرية للأطفال العاملين، وتبين أن العدد الأكبر يقع في المراحل العمرية ١٤ سنة، و١٦ سنة، و١٧ سنة بالتساوي ٦ أطفال في كل مرحلة عمرية. يليها ٤ أطفال بالتساوي في المراحل العمرية ١٠ سنوات، ١٥ سنة، وأخيرًا طفلين بالتساوي في المراحل العمرية ٩ سنوات، و ١١ سنة.

٣- **ترتيب الطفل في الأسرة:** جاء في الترتيب الأول (الطفل الأول) بإجمالي ١٢ طفل، وفي الترتيب الثاني (الطفل الثالث) بإجمالي ٨ أطفال، وفي الترتيب الثالث (الطفل الثاني) بإجمالي (٦ أطفال)، وأخيرًا في الترتيب الرابع (الطفل الرابع) بإجمالي (٤ أطفال).

وبهذا يتضح أن العدد الأكبر من العينة لصالح الطفل الأول في الأسرة، يمكن تفسير ذلك في ضوء عدة أسباب: السبب الأول: يقع على الطفل الأول في الأسرة عليه مسئولية مساعدة رب الأسرة خاصة بعد التدهور الاقتصادي في صناعة الأثاث واغلاق الكثير من الورش مما أدي إلى تسريح الكثير من العمالة أو خفض يوميات العاملين، واستدعي ذلك خروج الأطفال لمساعدة رب الأسرة. والسبب الثاني: تدهور الأوضاع الاقتصادية للأسر بعد جائحة كورونا مما أدي لخروج الأطفال لسوق العمل. والسبب الثالث: التفكك الأسري أو انفصال الوالدين مما يؤدي لخروج الطفل للعمل للمساعدة في تحسين الدخل.

٤- **سن بداية العمل:** اتضح من حالات الدراسة تنوع السن التي بدء عندها الطفل العمل، وتبين أن العدد الأكبر من نصيب عمر (٩ سنوات) بإجمالي ١٤ طفل، يليها البدء عن سن (١٠ سنوات) بإجمالي ٨ أطفال، وأخيرًا تساوت البداية عند سنوات (٦ سنوات)، و (٧ سنوات)، و(٨ سنوات)، و(١١ سنة) بإجمالي طفلين في كل فئة عمرية.

ومن تحليل الدراسة الميدانية يمكننا تقسيم عُمر الأطفال العاملين عند بداية العمل إلى فئتين كما يلي:

- **الفئة الأولى: الطفل يعمل من عُمر أقل من عشر سنوات، بعدد حالات (١٤ حالة):** مثال (الحالة الأولي)، و (الحالة الثانية)، و (الحالة الثالثة)، و (الحالة الخامسة)، و (الحالة السابعة)، و (الحالة الثامنة)، و (الحالة التاسعة)، و (الحالة الحادية عشر)، و (الحالة الثانية عشر) و (الحالة السابعة عشر)، و (الحالة الحادية والعشرون)، و (السابعة والعشرون)، و (الحالة الثامنة والعشرون)، و (الحالة الثلاثون).

- **الفئة الثانية: الطفل يعمل من عُمر ١٠- ١٣ عامًا: (١٦ حالة):** منها (الحالة العاشرة)، و (الحالة الثالثة عشر)، و (الحالة الخامسة عشر)، و(الحالة الثالثة والعشرون)، و (الحالة الخامسة والعشرون)، و (الحالة التاسعة والعشرون).

**وباستقراء المقابلات المتعمقة مع الأطفال العاملين تبين أن:**

- سن الطفل عند بدء العمل ٦ سنوات. ولا يتفق ذلك مع تعريف منظمة العمل الدولية لعمالة الأطفال والذي تُحدد فيه الأطفال النشيطون اقتصاديًا من عمر ١٢ عامًا فما فوق، والذين يعملون لبضع ساعات فقط في الأسبوع في الأعمال البسيطة والمسموح بها ولا تشكل خطورة.
- ويمكن أن تفسر الباحثة عمل الطفل في هذه السن المبكرة نتيجة لعدة أسباب منها: انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة، والتفكك الأسري، كذلك ضعف المستوي الدراسي للطفل، وضعف متابعة الأسرة للطفل دراسيًا، مما يجعل الأسرة نتيجة تلك الظروف تحاول الحاق أبنائهم بسوق العمل.

**٥- المستوي التعليمي للأطفال العاملين**

يوضح جدول (٢) المستوي التعليمي للأطفال العاملين كما يلي:

**جدول (٢) المستوي التعليمي**

| المستوي التعليمي | التكرار |
|---|---|
| متسرب من التعليم | ١٦ |
| في المرحلة الابتدائية | ٤ |
| في المرحلة الإعدادية | ٨ |
| في المرحلة الثانوية | ٢ |
| **الإجمالي** | **٣٠** |

تبين من جدول (٢) أن ما يزيد عن نصف العينة (١٦ طفل) متسرب من التعليم، يليها (٨ أطفال) في المرحلة الإعدادية، يليها (٤ أطفال) في المرحلة الابتدائية، وأخيرًا طفلين في المرحلة الثانوية. وبهذا يتضح الانعكاس السلبي لعمل الطفل على الوضع التعليمي وخروجه من مرحلة التعليمي الأساسي. وفي ضوء ذلك ينقسم الأطفال العاملين لقسمين:

- **الأول: تسرب من التعليم:** وهم أغلبية (١٦ حالة): ويمكن عرض آراء بعض الحالات (الحالة الأولى) "سبت المدرسة من سنة تانية ابتدائي". أما (الحالة الثالثة) "متعلم لحد تانية ابتدائي كان نفسي أتعلم ومش بحب الشغل". **وأشارت** (الحالة الخامسة) "متعلم لحد رابعة ابتدائي، أنا كان نفسي أكمل تعليمي". واتفقت (الحالة التاسعة) و (الحالة الثامنة عشر)"سبت المدرسة من سنة خامسة ابتدائي، وبحب الشغل عن المدرسة". كما اتفقت (الحالة الثالثة عشر) و (الحالة التاسعة عشر) على أنهم "متعلم لحد رابعة ابتدائي، وبحب الشغل عن التعليم".
- **الثاني: يعمل مع الاستمرار في التعليم ويفضل العمل عن الدراسة:** (١٤ حالة): حيث أشارت (الحالة السابعة) "أنا في رابعة ابتدائي وبكمل تعليمى، ومش بعرف أقرأ ولا أكتب" أما (الحالة الحادية عشر) " أنا بشتغل وبتعلم

ولسه في سنة خامسة ابتدائي، بحب أشتغل". و(الحالة الحادية والعشرون) "أنا بكمل تعليمي الوقتي أنا في سنة تانية إعدادي، وبحب الشغل عن المدرسة". (الحالة الثانية والعشرون) "بشتغل من أربع سنين، وبكمل دراستى أنا لسه في أولي إعدادي، وبحب الشغل عن التعليم". (الحالة الخامسة والعشرون) " أنا بشتغل من سبع سنين، وبكمل تعليمي والوقتي أنا في سنة تانية ثانوي، وعاوز أكمل التعليم والشغل مع بعض". (الحالة التاسعة والعشرون) "بشتغل وبكمل تعليمي، أنا في سنة أولى، وبحب الشغل عن التعليم".

**وباستقراء المقابلات المتعمقة نستنتج أن:**

- أغلب أفراد العينة تسربوا من التعليم ويفضلون العمل عن التعليم، ويمكن تفسير ذلك برغبتهم في الحصول على دخل ثابت لتلبية متطلباتهم الأساسية، كما يوفر العمل الحرية للطفل نتيجة لتخلصه من الأعباء المدرسية والالتزام اليومي بحضور المدرسة.

واتفق ذلك مع نتائج دراسة (Manogerwa, 2015) التي أكدت أن فشل الأطفال في الدراسة يزيد من انتشار الظاهرة. كما اتفق ما سبق مع نتائج دراسة (Gums, 2016)حيث تتراوح أعمار أغلب أفراد العينة ما بين ١١-١٢ سنة، كما أنهم وصلوا لمرحلة التعليم الإلزامي لكنهم لم يستطيعوا استكمال تعليمهم نظرًا للظروف الاقتصادية والصعوبات التي تواجههم في مجال التعليم.

- ومن جانب آخر ما زال هناك عددًا لا بأس به من أفراد العينة ملتحق بالتعليم، لكنه غير منتظم بصوره دائمة بالدراسة.

ويمكن تفسير تسرب الأطفال من التعليم بوصفها من المخاطر الاجتماعية الجديدة، التي تناولتها نظرية مجتمع المخاطر في تفسيرها لمخاطر تغير سوق العمل الذي أصبح يعتمد بصورة أساسية على العمالة الماهرة والتعليم المتميز، ويضع ذلك عمالة الأطفال في مخاطر تهميش المتسربين من التعليم، وذوي التعليم المتوسط.

ويمكن للباحثة تفسير تسرب الأطفال من التعليم بالرجوع لعدة أسباب منها: عدم قدرتهم على دفع المصروفات الدراسية، مع تأثر مستواهم بالسلب نتيجة الغياب المستمر وارتباطهم بالأعمال في الورش التي يعملون بها، وكذلك عدم وجود ضوابط حازمة في تسجيل غياب التلاميذ، وازداد هذا الوضع مع توقف الدراسة أثناء جائحة كورونا في مارس ٢٠٢٠ وما تبعها من إجراءات احترازية ووجود أجازات بصفة مستمرة، وعدم التدقيق في غياب الطلاب خلال تلك الفترة، واتخذت كثير من الأسر ذلك الأمر عذرًا لعدم ارسال ابناءهم للمدرسة بحجة انتشار المرض والخوف على أبنائهم نتيجة ازدحام المدارس الحكومية وتكدسها بالطلاب.

**ثانيًا: خصائص أسرة الطفل العامل**

**١- الحالة الاجتماعية لأسرة الطفل العامل**

**جدول (٣) الحالة الاجتماعية للأسرة الطفل العامل**

| الحالة الاجتماعية للأسرة | التكرار |
|---|---|
| زواج قائم | ١٨ |
| انفصال الوالدين | ٤ |
| وفاة رب الأسرة | ٨ |
| **الإجمالي** | **٣٠** |

يوضح الجدول السابق الحالة الاجتماعية لأسرة الطفل العامل، وجاء في الترتيب الأول وجود الطفل في أسرة مستقرة اجتماعيًا بإجمالي (١٨) طفل، يليها الأطفال الذين فقدوا رب الأسرة بإجمالي (٨) أطفال، وأخيرًا الأطفال التي تعيش في أسر مفككة نتيجة لانفصال الوالدين بإجمالي (٤) أطفال.

ويمكن تحليل الحالة الاجتماعية لأسرة الطفل العامل كما جاءت في مقابلات الدراسة الميدانية إلى ثلاث أقسام:

**الأول: يعيش الأطفال مع والديهم (١٨حالة):** وكشفت المقابلات عن الاستقرار الأسري للأطفال العاملين كما يلي (الحالة الثالثة) و (الحالة السابعة) و (الحالة الثالثة عشر) و (الحالة الخامسة عشر) و(الحالة الثالثة والعشرون)، و(الخامسة والعشرون) "عايش مع عيلتي أمي وأبويا واخواتي".

**الثاني: الأسرة مفككة (٤ حالات):** واتضح من المقابلات ما يلي: مثال (الحالة الخامسة) و(الحالة التاسعة) و (الحالة التاسعة والعشرون) " أبويا وأمي مطلقين وأنا عايش مع أمي".

**الثالث: وفاة رب الأسرة (٨ حالات):** وكشفت المقابلات عن ذلك كما يلي: اتفقت الحالات التالية (الحالة الأولى) و (الحالة الثالثة عشر) و (الحالة الحادية والعشرون) و (الحالة السابعة والعشرون) على "أبويا مات وأمي مش متعلمة ومش بتشتغل".

**وباستقراء المقابلات المتعمقة نستنتج أن:**

- معظم الأطفال العاملين تنتمي إلى أسر مستقرة اجتماعيا لكنها تعاني من الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تدفع الأطفال للخروج لسوق العمل مبكرًا.
- ساهمت الأوضاع الأسرية السيئة على خروج الأطفال للعمل والتي ترتبط بتفكك الأسرة تحت تأثير الرحيل الإرادي لأحد الزوجين سواء عن طريق الانفصال أو الطلاق، أو الغياب الاضطراري المؤقت مثل دخول السجن، أو الغياب الدائم بموت رب الأسرة.
- كذلك اتضح أن من أسباب لجوء الطفل إلى العمل رغبته في الاعتماد على نفسه من جانب، وحل جزء من المشاكل التي تمر بها الأسرة نتيجة لسوء الوضع الاقتصادي للأسرة، أو انفصال الوالدين، أو وفاة الوالد.

**٢- حجم أسرة الطفل العامل**

**جدول (٤) حجم أسرة الطفل العامل**

| حجم الأسرة | التكرار |
|---|---|
| ٣- ٤ أفراد | ٨ |
| ٥- ٦ أفراد | ١٦ |
| ٧- ٨ أفراد | ٤ |
| ٩ فأكثر | ٢ |
| **الإجمالي** | **٣٠** |

يتضح من بيانات الجدول السابق توزيع العينة وفقًا لحجم الأسرة، وجاء في الترتيب الأول الأسر المكونة من (٥- ٦ أفراد) لعدد (١٦) طفل عامل، يليها الأسر المكونة من (٣- ٤ أفراد) لعدد (٨) أطفال عاملين، ثم الأسر المكونة من (٧- ٨ أفراد) لعدد ٤ أطفال عاملين، وأخيرًا الأسر المكونة من أكثر من (٩ أفراد) لعدد طفلين عاملين.

وإذا أخذنا في الاعتبار الفئة الثانية والثالثة نجد أن ثلثي العينة أسر ذات حجم كبير يتراوح عدد أفرادها من ٥- ٨ أفراد، ولا يخفي ما يترتب على ذلك من مسئوليات واعباء اجتماعية واقتصادية وتعليمية، وخاصة إذا تزامن هذا العدد مع الظروف الاقتصادية الصعبة، وتدني مستوي دخل الأسرة، ويترتب على ذلك خروج الأطفال مبكرًا لسوق العمل لمساعدة أسرهم. ويمكن تفسير زيادة حجم الأسرة بأن الأسر تنظر إلى أبنائها على أنهم عزوة ومصدر مساعد لدخل الأسرة.

ويتفق ما سبق مع ما توصلت إليه دراسة (Swain, 2014) أن من أهم الأسباب الرئيسية لتزايد ظاهرة عمل الأطفال زيادة عدد أفراد الأسرة. كما اتفق مع

نتائج دراسة (حلاوة، ٢٠١٨) التي توصلت إلى أن الغالبية العظمي من الأطفال العاملين يعيشون في أسر ذات حجم كبير.

**٣- المستوى التعليمي لأسرة الطفل العامل**

**جدول (٥) المستوي التعليمي لأسرة الطفل العامل**

| المستوي التعليمي للأسرة | التكرار |
|---|---|
| أمي | ٢٦ |
| مؤهل متوسط | ٢ |
| مؤهل عال | ٢ |
| **الإجمالي** | **٣٠** |

يكشف الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة لأب وأم غير متعلمين (٢٦) طفل، ويتساوى المؤهل المتوسط والمؤهل العالي طفلين لكل منهما.

وبذلك يتضح أن الأسر الغير متعلمة بالتبعية لا تهتم بالتعليم، مما ينعكس على أبنائهم بشكل كبير ويؤدي لخروجهم للعمل، وتباعًا يتسرب هؤلاء الأطفال من التعليم. أما الأسر التي اهتمت بالتعليم بجانب العمل فكان الأب والأم متعلمين مثال (الحالة الخامسة) الأب مدرس حاصل على بكالوريوس التربية وكذلك الأم، كذلك (الحالة السابعة عشر) الأب والأم مؤهل متوسط.

ويتفق ما سبق مع ما توصلت إليه دراسة (Swain, 2014) أن من أهم الأسباب الرئيسية لتزايد ظاهرة عمل الأطفال هو الأمية والجهل. كما اتضح رؤية أغلب الآباء أن التعليم الحكومي غير مفيد ويفضلون توجيه أبنائهم لتعلم مهنة تنمي مهاراتهم، وتأمن مستقبلهم.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء رؤية "أولريش بيك" عن مجتمع المخاطرة الذي تتشكل ابعاده الاجتماعية نتيجة لسلسلة من المتغيرات المترابطة والتي تنعكس آثارها

السلبية على المجتمع، ويظهر ذلك في التغير نحو قيمة التعليم وتفضيل قيمة العمل، من خلال عمل الطفل بمهنة لتحقيق الأمن الوظيفي.

**٤- مهنة والد الطفل العامل**

من خلال المقابلات التي تمت مع الأطفال العاملين والذين يقيمون مع أباءهم بإجمالي (٢٢ طفل) تبين تنوع مهن الآباء كما يلي:

**جدول (٦) مهنة والد الطفل العامل**

| مهنة والد الطفل العامل | التكرار |
|---|---|
| موظف حكومي | ٢ |
| حرفي | ١٠ |
| بائع جائل | ٤ |
| لا يعمل | ٦ |
| **الإجمالي** | **٢٢** |

يوضح الجدول السابق أن معظم أطفال العينة لآباء يعملون حرفيين (١٠) أطفال، يليه رب الأسرة لا يعمل لعدد (٦) أطفال، ثم رب الأسرة بائع جائل لعدد (٤) أطفال، وأخيرًا رب الأسرة يعمل بعمل حكومي لعدد (٢) طفل.

وبذلك يتضح أن أكبر عدد من الأطفال العاملين يعمل آبائهم في القطاع الحرفي، وربما يكون ذلك أحد الأسباب للدفع بأطفالهم للعمل في الحرف المختلفة، ويلي ذلك الأطفال الذين لا يعمل آبائهم وانعكس ذلك على خروجهم للمساهمة في سد احتياجات الأسرة.

واتفق ما سبق مع نتائج دراسة (حلاوة، ٢٠١٨) التي توصلت إلى عمل غالبية آباء الأطفال بأعمال حرفية، وتدعم الأسرة قيمة العمل وتحرص على استمرار الطفل في العمل حتى يساعد الأسرة في متطلبات المعيشة.

ويمكن تفسير ما سبق في ضوء الرؤية النظرية لـ "Runciman" عن دورة الحرمان والتي يعني بها انتقال الحرمان عبر الأجيال بشكل أساسي من خلال أنماط القيم والسلوك والممارسات الأسرية.

**٥- مصدر الدخل الشهري للأسرة**

**جدول (٧) مصدر الدخل الشهري للأسرة**

| مصدر الدخل للأسرة | التكرار |
|---|---|
| راتب شهري | ١٦ |
| التسول | ٦ |
| المعاش | ٤ |
| مساعدات | ٤ |
| **الإجمالي** | **٣٠** |

يوضح الجدول السابق أن أكثر من نصف عينة البحث (١٦) طفل تعتمد أسرته في دخلها على راتب شهري، يليها مصدر الدخل التسول يلي ذلك بالتساوي اعتماد الأسر على معاش والمساعدات لعدد (٤) أطفال لكل منهما.

ومما سبق كشفت الدراسة الميدانية أن الأسر التي تعتمد على راتب شهري يكون مصدره رب الأسرة والطفل العامل وأحد اخوته في بعض الأسر، وبهذا يتضح أن بعض الأسر تدفع أبناءها إلى سوق العمل مبكرًا لتحقيق عائد اقتصادي للأسرة. كما أن الأسر التي لا يعمل فيها الأب تلجأ الأم إلى التسول بجانب عمل الطفل لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية. على حين اتضح اعتماد بعض الأسر على المعاش، وظهر تنوع مصدر المعاش سواء معاش الزوج المتوفي أو معاش والد الأم بعد انفصالها عن الزوج، أو معاش تكافل وكرامة، وكذلك تنوع المساعدات سواء من الجمعيات الخيرية أو أهل الخير.

ويتفق ما سبق مع ما توصلت إليه دراسة (Swain, 2014) أن من أهم الأسباب الرئيسية لتزايد ظاهرة عمل الأطفال هو انخفاض مستوى دخل الأسرة والبطالة.

ويمكن تفسير اعتماد الأسر على عمل الطفل كوسيلة لرفع المستوي الاقتصادي للأسرة، بالرجوع إلى رؤية "زايد" بأن الخطر الفائق يبني مجتمعًا مختلفًا يحاول حل مشكلاته بنفسه بأساليب ذاتية على مستوي الجماعات الصغيرة، ويدرب أطفاله على تحمل الخطر الفائق وما ينتج عنه من عناء، وهنا يخلق مجتمع الخطر الفائق أجيالًا مختلفة يطلق عليها "أجيال الحرمان" أو " أجيال الخوف".

**المحور الثاني: مجالات عمل الأطفال بدمياط**

**١- نوع العمل الذي يمارسه الطفل**

تنوعت الحرف التي يعمل بها الأطفال في صناعة الأثاث ما بين نجارة وتنجيد وورش دهان "استورجي"، وورش "حفر الخشب"، كالتالي:

**جدول (٨) نوع العمل الذي يمارسه الطفل**

| نوع العمل | التكرار |
|---|---|
| نجارة | ٢٢ |
| التنجيد | ٦ |
| استورجي | ٢ |
| حفر الخشب | ٢ |
| **الإجمالي** | **٣٠** |

يوضح جدول (٨) تنوع حالات الدراسة في أنماط الحرف المتنوعة بصناعة الأثاث وجاء في المرتبة الأولي العمل في ورش النجارة وصناعة الغرف بإجمالي (٢٢) طفل، واتضح تنقل الحالات في أكثر من عمل بصناعة الأثاث إلا أنها استقرت في

حرفة النجارة وصناعة الأثاث. ويليها في الترتيب الثاني العمل بورش التنجيد بإجمالي (٦) حالات حيث تعمل في تنجيد (الصالون- الأنتريه- الكراسي)، يليها بالتساوي العمل في ورش الدهان (الاستورجي)، وحفر الخشب والنقش بإجمالي حالتين في كل مهنة.

وفي هذا الإطار أشارت الحالات عن عملها بالمهن المختلفة والمرتبطة بصناعة الأثاث كما يلي: ذكرت (الحالة الأولى) "أنا بشتغل في ورشة نجارة بشيل خشب وبنزل خشب وبساعد في أساسيات النجارة". أما (الحالة الخامسة) "بشتغل نجار كراسي واشتغلت قبل كده منجد". أيضًا (الحالة الثالثة والعشرون) "أنا بشتغل نجار كراسي، بشيل الكراسي وبنقلها من الورشة للمخزن، أو أنزل الخشب من العربية للورشة، وبشتري طلبات المعلم وبكنس الورشة وبمسح سلم عمارة المعلم وبقضي طلبات البيت عند المعلم وبساعد العمال في الشغل".

وذكرت (الحالة الحادية عشر) "أنا اشتغلت نجار كراسي وكان قبلها اشتغلت منجد، بشيل الخشب والكراسي بنقلها وبجيب طلبات المعلم". كذلك (الحالة الثالثة عشر) تنقلت بين أكتر من مهنة كما جاء في قوله "أنا اشتغلت أكتر من شغلانه منجد وخراط خشب والوقتي أنا بشتغل نجار أوض نوم". أكدت ذلك أيضًا (الحالة السابعة والعشرون) "أنا اشتغلت أكتر من شغلانة زي خراط خشب، ومنجد والوقتي أنا بشتغل نجار كراسي وبشتغل على المكن زي الربوب والمنشار والمنقار". أما (الحالة الثامنة والعشرون) "أنا بشتغل نجار وبشيل الخشب من العربية للورشة وبنقل الشغل من الورشة للمخزن وبقف على مكنة المنقار وبجيب طلبات المعلم".

**وباستقراء المقابلات المتعمقة نستنتج أن:**

- أهم المهن التي ينتشر بها عمل الأطفال بصورة دائمة في مدينة دمياط هي أعمال النجارة وصناعة الغرف، والتنجيد، ودهان الأثاث، وصناعة الحفريات الخشبية. والملاحظ ارتباط هذه الصناعة بالبيئة التي يعيش فيها الأطفال ومن

ثم توجههم للعمل بها، وكلها أعمال تعكس معاناة الأطفال نظرًا لأنها تتطلب العمل لساعات طويلة أثناء اليوم مما يؤثر على وضعهم التعليمي والصحي.

- كذلك اتضح قيام الأطفال بأعمال أخري بجانب العمل بالورشة مثل قضاء الطلبات، ونظافة الورشة، ونقل المواد الخام للورشة، وغيرها.
- ظهر تنوع خبرات الأطفال في أكثر من مهنة، نتيجة لتنقلهم للعمل بين الورش المختلفة لصناعة الأثاث.

واتفق ما سبق مع نتائج دراسة (Manogerwa, 2015) التي أوضحت تنوع المهن التي يمارسها أفراد العينة وفقًا لطبيعة المجتمع.

**٢- العائد من العمل ومدي كفايته**

وعن الأجر الذي تتقاضاه حالات البحث، اتضح أن الطفل يحصل على الأجر أسبوعيًا، وظهر تنوع الأجر الأسبوعي كما يلي:

**جدول (٩) الأجر الأسبوعي للطفل**

| قيمة الأجر الأسبوعي | التكرار |
|---|---|
| ١٠٠: أقل من ٢٠٠ | ٤ |
| ٢٠٠: أقل من ٣٠٠ | ٨ |
| ٣٠٠: أقل من ٤٠٠ | ٨ |
| ٤٠٠: أقل من ٥٠٠ | ٤ |
| ٥٠٠: أقل من ٦٠٠ | ٢ |
| ٦٠٠ فأكثر | ٤ |
| **الإجمالي** | **٣٠** |

يتضح من الجدول السابق أن أكثر من نصف العينة تتقاضي أجر اسبوعي ٢٠٠: أقل من ٣٠٠ جنيه، و٣٠٠: أقل من ٤٠٠ جنيه بإجمالي (٨) أطفال في كل

فئة، يليها بالتساوي أجر اسبوعي من ١٠٠: أقل من ٢٠٠ جنيه و٤٠٠: أقل من ٥٠٠ جنيه و٦٠٠ جنيه فأكثر بإجمالي (٤) أطفال لكل فئة، وأخيرًا من ٥٠٠: أقل من ٦٠٠ طفلين فقط.

وبذلك يتضح أن أكثر من نصف العينة يقارب دخلها الشهري ١٠٠٠ جنيه مما يعني ضعف العائد المادي للطفل في مقابل متطلبات العمل الكبيرة. وينتج عن هذا الوضع استدامة الفقر لهذه الفئة العمرية. واتفقت النتائج السابقة مع نتائج دراسة (Manogerwa, 2015) التي توصلت إلى أن معظم أفراد العينة يستغرقون ساعات طويلة في العمل مقابل أجر ضعيف.

**وكشفت المقابلات المتنوعة عن تنوع أجر الأطفال كما يلي:** حيث ذكرت (الحالة الثانية) "بأخذ ١٠٠ جنيه كل أسبوع وأمي بتعطيني كل يوم مصروف عشان أجيب بيه أكل والباقي أمي بتصرفه علينا ومش بيكفينا". على حين ذكرت (الحالة الثالثة) " أنا باخد ٢٠٠ جنيه كل أسبوع وأمي بتاخدهم كلهم وبتصرف منه على أخواتي والبيت، والفلوس مش بتكفي". كما ذكرت (الحالة الخامسة) "بأخد٣٠٠ جنيه كل أسبوع، بدفع نصهم جمعية وباقي الفلوس بساعد في مصاريف البيت". وأشارت (الحالة الخامسة عشر) "بأخد٣٥٠ جنيه كل أسبوع، الأجره مكفيانى عشان بصرف منها على نفسي بس، وأنا بتعلم مهنة مفيدة. أما (الحالة الحادية والعشرون) فيشير "بقبض ٣٥٠ جنيه كل أسبوع في أيام الأجازة، ووقت الدراسة باخد ٢٠٠ جنيه وممكن تزيد لو غبت من المدرسة ونزلت اشتغل". كما أشارت (الحالة الخامسة والعشرون) "بأخد٦٠٠ جنيه كل أسبوع في الأجازة، وأجرتي كويسة، وفي أيام الدراسة باخد ٤٠٠ وباخد بقشيش من الزبون لما بحمل له الشغل على العربية، وأنا مبسوط بنفسي بتعلم صنعة وبصرف على نفسي".

**وباستقراء المقابلات نستنتج أن:**

- ضعف الأوضاع الاقتصادية للطفل العامل الذي يتقاضى أجر أقل من ١٠٠٠ جنيه شهريًا، وكذلك الطفل الذي ينتمي لأسرة كبيرة الحجم، حيث لا يكفي الأجر متطلباته الشخصية ومسئولياتهم الأسرية.

- تحسن الظروف الاقتصادية للأطفال العاملين وأسرهم بعد نزولهم إلى العمل خاصة للأطفال الذين يتقاضوا أجر ٢٠٠٠ جنيه فأكثر شهريًا، على اعتبار أن مساهمة الطفل في تحمل بعض المسئوليات الأسرية تخفف الأعباء عن كاهل رب الأسرة، ومن جانب آخر يحقق الطفل الاكتفاء المالي (لم يعد بحاجة للدعم المادي من والديه) وانفاقه معظم دخله على تلبية متطلباته المختلفة.
- يتم تخفيض أجر الطفل كلما كان سن الطفل صغير، كذلك يُخفّض الأجر في فترات الدراسة بالنسبة للأطفال المستمرين في التعليم لقصر مدة العمل أثناء اليوم.
- الفئة التي يزيد دخلها على ٥٠٠ جنيه فأكثر أسبوعيًا هم الأطفال الأكبر سنًا ويتميزون بخبره مهنية جيدة إلى حد ما. وهنا يمكن القول على الرغم من أن العمل قد يسهم في التمكين الاقتصادي للأطفال، إلا أن له انعكاسات على نموهم الاجتماعي، فمع قضاء الأطفال ساعات طويلة في العمل لا يتبقى لهم الجهد أو الوقت لإقامة علاقات اجتماعية أو القيام بأنشطة ترفيهية.

وفي هذ السياق فسر "Joseph" الحرمان القابل للاستدامة من خلال رؤيته أن تأثير المشكلات الاجتماعية في أحد الأجيال يعاد انتاجه في الجيل القادم، ويعني ذلك انتقال الحرمان من خلال الأسرة، وبهذا فقد اتسع مفهوم الفقر من كونه عدم كفاية الدخل للإنفاق على الطعام، وتوفير متطلبات التعليم والصحة إلى الحرمان القابل للاستدامة من جيل إلى جيل. وعلى ذلك يؤدي الحرمان الاقتصادي إلى عجز اجتماعي في أغلب الأحيان، بالإضافة إلى تأثيره على الأسرة والعلاقات الأسرية، ويتزايد معه مواقف عدائية نحو المجتمع تظهر في صور متنوعة من الانحراف الاجتماعي والجريمة.

**٣- تفضيل الأطفال التعليم أم العمل**

وبسؤال الأطفال عن مدي تفضيلهم للتعليم أم العمل جاءت الإجابة كما يلي:

**جدول (١٠) تفضل التعليم أم العمل**

| تفضيل التعليم أم العمل | التكرار |
|---|---|
| أفضل التعليم | ٠ |
| أفضل العمل | ٢٨ |
| أفضل العمل بجانب التعليم | ٢ |
| **الإجمالي** | **٣٠** |

يتضح من جدول (١٠) أن غالبية العينة تفضل العمل بإجمالي (٢٨) طفل، على حين أجاب طفلين بتفضيلهم العمل مع الاستمرار في التعليم، ولم يظهر اتجاه أي من الأطفال العاملين لتفضيل التعليم على الإطلاق بدون العمل.

**واتضح من المقابلات المتعمقة رغبة الأطفال في العمل وتفضيله عن التعليم** (الحالة الحادية عشر) " أفضّل أشتغل". و(الحالة الحادية والعشرون) "بحب الشغل عن المدرسة". (الحالة الثانية والعشرون) "بحب الشغل عن التعليم". (الحالة الخامسة والعشرون) " عاوز أكمل التعليم والشغل مع بعض". (الحالة التاسعة والعشرون) "بحب الشغل عن التعليم".

**وباستقراء المقابلات المتعمقة** يمكن تفسير رغبة أغلب أطفال العينة في تفضيل العمل، لأن العمل يوفر دخل أسبوعي للطفل ولأسرته، بالإضافة لرغبة الطفل في التخلص من الأعباء المدرسية.

واتفقت النتيجة السابقة مع نتائج دراسة (محمد، حمد، ٢٠٢١) والتي توصلت إلى أن الأسر تفضل عمل الأطفال عن التعليم، مما يؤدي إلى زيادة نسبة عمالة الأطفال ويشجعهم على التسرب من التعليم.

**٤- مدة عمل الأطفال أثناء اليوم**

كشفت الدراسة الميدانية عن تفاوت ساعات عمل الأطفال ويمكن تقسيمها كما يلي:

**- مدة عمل الأطفال أكثر من ١٢ ساعة**

كشفت غالبية حالات البحث (٢٨) حالة أن مدة العمل اليومي أكثر من ١٢ ساعة، ويمكن عرض بعض استجابات الحالات عن مدة العمل أثناء اليوم كما يلي: تشير (الحالة الأولى) "أنا بشتغل وقت طويل من الساعة ٩ الصبح لحد الساعة ١ بالليل، وبروح البيت وقت الراحة أتغدى وبرجع الورشة العصر، وأجازتي يوم الجمعة". وتؤكد (الحالة الخامسة) و (الحالة الحادية عشر) و(الحالة الخامسة عشر) "أنا بشتغل من الساعة ٩ الصبح لحد الساعة ٢ بالليل، وبروح البيت ساعة أتغدى وارجع بعد العصر، وأجازتي يوم الجمعة". أما الحالة (الحادية والعشرين) "بشتغل في الصيف من الساعة ٩ الصبح لحد ١١ بالليل، وفي أيام الدراسة بطلع من المدرسة وأروح الورشة، وأخلص شغل على الساعة ١٢ بالليل".

**- مدة عمل الأطفال أكثر من (١٠) ساعات**

كما أظهرت الدراسة الميدانية ممارسة (حالتان) العمل يوميًا تزيد عن ١٠ ساعات، حيث أشارت (الحالة العاشرة) "أنا بشتغل من الضهر لحد الساعة ١٢ بالليل وبشتري أكل واتغدا في الورشة، واجازتي يوم الجمعة، وفي الصيف بنزل الشغل يوم الجمعة عشان ده موسم وبيكون فيه شغل كتير".

**وباستقراء المقابلات المتعمقة نستنتج أن:** طول ساعات عمل الأطفال، كما أن مدة الراحة خلال اليوم صغيرة وغير كافية مقارنة بصغر عمر الأطفال. واتفق ما سبق مع نتائج دراسة (Manogerwa, 2015) حيث اتضح أن معظم أفراد العينة يستغرقون ساعات طويلة في العمل مقابل أجر ضعيف.

وترى الباحثة أن مدة العمل طويلة جدا، ولا تتماشي مع ما جاء بتعريف منظمة العمل الدولية في تعريفها لعمالة الأطفال بأنها "الأطفال النشيطون اقتصاديًّا والتي تتراوح أعمارهم ١٢ عامًا فما فوق، والذين يعملون لبضع ساعات فقط في الأسبوع في الأعمال البسيطة والمسموح بها ولا تشكل خطورة".

**٥- رضا الأطفال عن العمل**

حدد كل من "Glatzer & Mohr" مفهوم الرضا بأنه "تقييم نسبي يعتمد بصورة خاصة على المقارنات الاجتماعية مع الآخرين، كما يعتمد على رغبات الأفراد وتوقعاتهم" (Glatzer& Mohr, 2006, P 15). وبهذا يمكن القول أن الرضا عن العمل يعني أن يصبح الطفل راضيًا عندما يشبع العمل كل احتياجاته ورغباته وتوقعاته.

ومن خلال الدراسة الميدانية يمكن تقسيم الأطفال العاملين لقسمين للتعرف على مدي رضا الأطفال عن العمل كما يلي:

**الأول: رضا الأطفال عن الاستمرار في العمل**

كشفت المقابلات المتعمقة للأطفال العاملين وجود (٢٠ حالة) اتفقت على الرضا عن الاستمرار في العمل وجاءت إجابة الحالات كما يلي: أكدت (الحالة الأولى) " أنا عايز أكمل في شغلي عشان بتعلم صنعة ولما أكبر يكون عندي ورشة". أما (الحالة الخامسة) "أنا عايز أكمل في الشغل لأن قبضى كويس، ومكمل في الشغل عشان أساعد أهلي". و(الحالة الثالثة عشر) "اشتغلت من بعد وفاة أبويا بسنة وطلعت من المدرسة عشان أصرف على أخواتي، أنا بقيت راجل البيت ولازم اشتغل لأن المصاريف زادت علينا".

**الثاني: عدم رضا الأطفال عن الاستمرار في العمل**

كشفت المقابلات المتعمقة الأطفال العاملين وجود (١٠ حالات) لا تتقبل الاستمرار في العمل لأسباب متنوعة، ويمكن قراءتها من الحالات كما يلي: أشارت

(الحالة الثانية) و (الحالة الثامنة) "أنا مش عايز أكمل في شغلي عشان المعلم بيضربني بالحزام، وبيخليني أشيل الكراسي والكنب للمخزن ومكان المخزن بعيد قوي عن الورشة". وأكدت (الحالة الثانية عشر) "أنا بروح المدرسة بس مش بعرف أقرأ ولا أكتب خالص، والمعلم يضربني على طول، أنا نفسي أتعلم وأطلع مهندس وما اشتغلش خالص". أما (الحالة الثامنة عشر) " أنا مش بحب الشغل عشان كل ما اعمل حاجة غلط المعلم يضربني".

**وباستقراء المقابلات المتعمقة نستنتج أن:**

- تنوعت أسباب رضا الأطفال عن العمل ما بين: رغبة الطفل في تعلم حرفة تؤهله في المستقبل على الاستقلال بالعمل، وارتفاع الأجر، كذلك ظروف العمل أفضل بالنسبة للطفل من أي مكان آخر، وضعف الحالة الاقتصادية للأسرة، بالإضافة للصورة الذهنية المصدرة عن الطفل العامل بأنه رجل وقادر على تحمل المسئولية.
- أما عن أسباب عدم رضا الأطفال عن الاستمرار في العمل فاتفقت الآراء على أن العنف وسوء المعاملة في العمل والإهانة، وكثرة الأعباء والتكليفات من صاحب العمل، وضعف المقابل المادي.

واتفق ما سبق مع ما نتائج دراسة (درجال، ٢٠٢١) والتي توصلت إلى عدم رضا الأطفال عن العمل.

ويمكن تفسير عدم رضا الأطفال العاملون من خلال رؤية "Martin" عن الحرمان بأنه "الشعور بالاستياء الذي يصيب الشخص نتيجة اعتقاده بأنه يحصل على أقل مما يستحقه". وبذلك يتضح أن الحرمان النسبي هو إدراك الشخص لوجود تناقض بين ما يحصل عليه من ظروف الحياة واحتياجات، وبين ما يتوقعه أو يعتقد أنه يستحقه مقارنة بالأشخاص الآخرين، وقد يظل هذا التوقع موجودًا ضمن حدوده المعرفية أو قد ينتج عنه شعور بالغضب وعدم الرضا. وهو بالفعل ما ظهر في الدراسة الميدانية بعدم رضا ثلث العينة عن العمل وما يرتبط به من جوانب مادية ومعنوية.

**المحور الثالث: أسباب ظاهرة عمل الأطفال**

**١- الأسباب الاقتصادية لظاهرة عمل الأطفال**

يغلب على دمياط قطاع اقتصادي واحد وهو قطاع صناعة الأثاث، ويعمل معظم سكان دمياط في هذه الصناعة، ولهذا تتميز بأنها صناعة ذات طابع مجتمعي- إن لم يكن ذات طابع أسري- وباتساع طبيعة العمل غير المنظم. وكشفت المقابلات المتعمقة عن تنوع الأسباب الاقتصادية التي دفعت الأطفال لسوق العمل وعلى رأسها:

ضعف المستوى الاقتصادي للأسرة (١٨حالة)، ويمكن عرض بعض نماذج كالتالي، أشارت (الحالة الأولى) "أنا نزلت اشتغل عشان اساعد في مصاريف البيت دخلنا من معاش أبويا ومساعدات من جمعية خيرية". وأوضحت (الحالة الثالثة) "أنا بشتغل وقبضي كله بديه لأمي بساعد في المصاريف مع أبويا وأمي، وأنا بشتغل على طول علشان مصاريف علاجي". أما (الحالة الثانية والعشرون) "عيلتي ظروفها صعبة، جدي أبو أمي بيساعدنا بالفلوس، أو الأكل، وأنا بشتغل عشان ممعناش فلوس". وكذلك (الحالة الخامسة والعشرون) (أبويا إللى بيصرف علينا أكل وشرب بس، وبشتغل أنا وأخويا كل واحد فينا بيصرف على نفسه، بشتغل علشان أصرف على نفسي وعلشان أتعلم صنعة ".

واتفق ذلك مع نتائج دراسة (Manogerwa, 2015) التي أكدت أن من أبرز أسباب خروج الطفل للعمل هو تدني المستوى المعيشي والثقافي للأسرة، وكذلك انتشار العادات والتقاليد الخاطئة التي تفضل عمل الأطفال وبالتالي تسهم في انتشار الظاهرة.

كما تنوعت استجابات الأطفال حول الرغبة في تعلم حرفة وكسب المال (١٤ حالات): وأشارت (الحالة التاسعة عشر) "بشتغل عشان تعلم مهنة وأكسب فلوس وأقدر أكفي نفسي وأشترى لبس وأخرج زي كل الناس وأعيش حياة طبيعية". أما (الحالة الثانية عشر) "بشتغل عشان اكسب فلوس أساعد بيها في البيت واخد خبرة"، على حين أكدت (الحالة الثالثة عشر) "من شغلي كسبت خبرة وفلوس واتعلمت أشيل المسئولية"، و(الحالة السابعة عشر) "أنا بشتغل علشان الفلوس وعلشان أتعلم شغلانة تأمن لي

مستقبلي أنا وأمي وأخواتي البنات"، كما أكدت (الحالة التاسعة عشر) و (الحالة الحادية والعشرون) "أنا بشتغل علشان طلعت من المدرسة ولازم أتعلم صنعه وإلا هبقى واحد فاشل، وطبعًا أكسب فلوس وأتعلم اعتمد على نفسي".

كذلك أظهرت المقابلات المتعمقة عن سبب آخر وهو مرور الأسرة بظروف مالية طارئة مثل زواج الابنة، مثال (الحالة العاشرة) "أنا وعيلتي يدوب عارفين نعيش، وكمان فيه جمعية خيرية بتساعدنا، كان لازم انزل الشغل عشان أساعد في مصاريف جواز اختي، المصاريف كانت كتير".

كما نتج عن تراكم الديون والقروض على الأسرة خروج الطفل للعمل، وأشارت (الحالة الحادية عشر) "دخل أسرتي مش مكفي والجمعيات الأهلية بتساعدنا لأن علينا ديون وقرض مش عارفين نسده، وبشتغل علشان اجيب فلوس أساعد بيها في مصاريف البيت، وأمي بتدفع قسط القرض من شغلها عشان أبويا ما يدخلش السجن".

وأشار بعض الأطفال لاضطرارهم للعمل نتيجة لسوء الحالة الصحية لهم أو لأحد أفراد الأسرة (٦ حالات): مثل (الحالة الأولي) و (الحالة الثانية والعشرون) و (الحالة الرابعة والعشرون) "أنا اشتغلت علشان أصرف على علاجي"، و(الحالة الثالثة) "أنا بشتغل علشان أصرف على علاجي وعلاج ستي". أما (الحالة السادسة عشر) "بشتغل عشان أساعد مع أمي وأبويا، تعبانين وصحتهم على قدهم".

**وباستقراء المقابلات المتعمقة نستنتج أن أهم الأسباب الاقتصادية المؤدية لعمل الأطفال تتمثل في:**

- الفقر وضعف المستوى الاقتصادي للأسرة والذي أسهم في التفكك الأسري وانفصال الوالدين، مما تسبب في خروج الأطفال للعمل للمساعدة في تلبية متطلباتهم الشخصية واحتياجات الأسرة.
- التضخم وارتفاع الأسعار.
- الرغبة في تعلم حرفة تسهم في زيادة دخل الطفل مع زيادة خبراته بها، ويصبح قادر على تحمل المسئولية والاستقلال في العمل مستقبلًا.

- مرور الأسرة بظروف مالية طارئة مثل زواج الأبناء.
- ساهم تراكم الديون والقروض على الأسرة في خروج الطفل للعمل.
- وأخيرًا توفير نفقات العلاج للطفل أو لأحد أفراد أسرته.

واتفقت النتائج السابقة مع ما توصلت إليه دراسة (رزق الله، ٢٠١٥) بأن الفقر سبب رئيسي في العمل المبكر للأطفال. بالإضافة لتقصير الوالدين في توفير الاحتياجات الأساسية للطفل والرغبة في اثبات الذات وتحقيق الاكتفاء. كما اتفقت النتائج السابقة مع نتائج دراسة (محافظة، ٢٠١١) والتي كشفت عن أهم أسباب عمالة الأطفال هي: مساعدة الأسرة ماديًا، وضغط الأسرة على الأطفال للعمل، والرغبة في تعلم مهنة. كما اتفقت النتائج مع نتائج دراسة (الليثي، الدالي، ٢٠١٦) والتي أكدت أن من أسباب تشغيل الأطفال فقر الأسرة، وزيادة متطلبات الأسرة. كما اتفقت مع نتائج دراسة (باعلوي، ٢٠١٩) التى توصلت إلى أن عمالة الأطفال تزيد في الأسر الفقيرة التي تعتبر أطفالها مصدر دخل لها.

ويمكن تفسير النتائج السابقة في ضوء رؤية "أحمد زايد" عن الخطر الفائق والذي يصفه بأنه خطر قائم ملموس يمس الأفراد ومعاشهم اليومي، ونظمهم الأسرية، وعلاقاتهم بمكان إقامتهم وبالمجتمع المحلي، ويتخلق عنه أنواع عديدة من المشقة والضغط Stress. وهنا لا يوجد فرق بين المجتمع والخطر، بل يصبح المجتمع هو الخطر لأنه متواجد معهم ويمس وجودهم الاجتماعي والنفسي والجسدي.

**٢- الأسباب الاجتماعية لظاهرة عمل الأطفال**

كشفت الدراسة الميدانية عن تنوع الأسباب الاجتماعية التي أدت لاتجاه الأطفال نحو العمل ويمكن تصنيفها وفقا لما جاء بالمقابلات المتعمقة كما يلي:

الخلافات الزوجية وعدم التوافق الأسري (١٠ حالات)، وأوضحت (الحالة الأولي) "أبويا وأمي عايشين مع بعض بس دايمًا في خناقات وشكل مع بعض على الفلوس، ونزلت الشغل عشان أساعد في المصاريف". كما اتفقت (الحالة السابعة) و(الحالة الثانية عشر) "أبويا وأمي عايشين مع بعض بس دايمًا في خناق مع بعض

على الفلوس، وأمي عايزه اتعلم واشتغل، وأبويا عايزني أقعد من المدرسة واشتغل بس، عشان أما بشتغل أيام المدرسة الفلوس بتقل، وهو مش عاوز يصرف علينا، واحنا عيلة كبيرة واخواتي كتير".

كما كان للتفكك الأسري وانفصال الوالدين دور في عمل الأطفال (٤ حالات)، ويمكن عرض نموذج كما يلي: ففي (الحالة السادسة) "أبويا مطلق أمي من ست سنين، أبويا كان دايمًا بيتشاكل مع أمي كتير بسبب مصروف البيت".

علي حين كان لوفاة رب الأسرة عامل كبير لاتجاه الطفل للعمل (٨ حالات)، ويمكن عرض نموذج كما يلي: (الحالة الثالثة عشر) "أبويا مات ومن يومها نزلت اشتغل، وعاوز اسيب المدرسة، بس أمي عايزاني اتعلم واشتغل مع بعض بس ده صعب عليا".

وكذلك ظهر إدمان أحد أفراد الأسرة كأحد أسباب لجوء الطفل للعمل، وتمثل في (حالة واحدة)، أوضحت (الحالة السابعة والعشرون) " بشتغل عشان أخويا مدمن مخدرات، وبيضرب أمي ومش بيساعدنا في مصاريف البيت".

**وباستقراء المقابلات المتعمقة نستنتج أن أهم الأسباب الاجتماعية المؤدية لانتشار عمل الأطفال تمثلت في:**

- كثرة الخلافات الزوجية وعدم التوافق الأسري بين آباء الأطفال العاملين، دفعت الأطفال للعمل مبكرًا المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية، نظرًا للظروف الاجتماعية الصعبة من جانب، ورفض الأب الإنفاق على الأسرة من جانب آخر.
- سوء الحالة الصحية لأحد أفراد الأسرة أو كلاهما مما استدعي نزول الطفل للعمل.
- التفكك الأسري وانفصال الوالدين، ووفاة رب الأسرة.
- ادمان أحد أفراد الأسرة، مما أضاف عبئًا على الأسرة.

- الجهل بخطورة عمل الأطفال، وعدم الوعي بحقوق الطفل الأساسية وتوفيرها له.

**٣- الأسباب التعليمية لظاهرة عمل الأطفال**

تتميز دمياط عن غيرها من محافظات مصر بكونها مجتمع اقتصادي يتكون من منشآت مملوكة للأسر، وينعكس ذلك على رؤيتهم للتعليم حيث ترتفع لديهم قيمة العمل عن قيمة التعليم وعلى ذلك ينظر الأطفال العاملون وأسرهم للعمل في المجتمع الدمياطي بوصفه ذو قيمة أعلي من الخيارات الأخرى المتاحة لهم (التعليم).

وكشفت المقابلات المتعمقة عن الجانب التعليمي للطفل والذي ساهم في خروج الأطفال للعمل وهي:

تكرار الرسوب الدراسي متمثلا في (٤ حالات)، حيث أوضحت (الحالة الخامسة عشر) و (الحالة التاسعة عشر) (بالنسبة ليا عيلتي حالتها كويسة، وكل طلباتنا متوفرة وبناكل أحسن أكل وبنلبس أحسن لبس، سبب نزولي للشغل إني منجحتش في المدرسة في سنة خامسة مرتين ورا بعض، فكان لازم أنزل أتعلم صنعة تنفعني لما أكبر وإلا هبقا إنسان مش كويس".

كذلك انعكاس عدم تعليم الوالدين بالسلب على الأبناء (٥ حالات): وبينت (الحالة الثامنة) و (الحالة الرابعة عشر) و(الحالة التاسعة) و (الحالة العشرون) و(الحالة الثلاثون) "أمي نفسها أتعلم ويبقا معايا شهادة، لكن هي مش بتساعدني في الواجب لأنها مش متعلمة وما بتعرفش تقرأ ولا تكتب، وأبويا مش عايزني أتعلم خالص وشايف أن التعليم مش مهم خالص".

كما ظهر أن كثرة ضغوط العمل أدت إلى عدم قدرة الطفل على متابعة الدراسة (٦ حالات): وبينت (الحالة الثانية عشر) و(الحالة الثامنة عشر) "أمي كان نفسها أتعلم وما اشتغلش غير في الأجازة بس، وكانت ساعات بتساعدني في كتابة الواجب بس بصراحة في معظم الأوقات مش بكتب، عشان برجع من الشغل متأخر وبكون تعبان وعاوز أنام".

كما أظهرت المقابلات ضعف القدرات العقلية لدي بعض الأطفال مما أثر على مستواهم التعليمي (٦ حالات): وأكدت (الحالة السادسة عشر) و (الحالة العشرون) و (الحالة الثالثة والعشرون)"أبويا وأمي رغم أنهم مش متعلمين بس كانوا عاوزين يعلموني عشان أنا الولد الوحيد والصغير فكانوا بيعطوني دروس علشان أنجح، لأني مش بعرف أقرأ ولا أكتب خالص غير أسمي".

كما ظهر ضعف متابعة الأسرة للطفل أثناء الدراسة (٤ حالات): وأكدت (الحالة الأولى) و (الحالة الثالثة) لما كنت في المدرسة أمي مكنتش بتساعدني في كتابة الواجب خالص ولا بتسألني عملت أي في المدرسة أساسًا، ودايما بيقولولي لو اتعلمت هتطلع أية يعني وكمان مفيش وظايف هما إللي اتعلموا خدوا إيه".

كما ظهر تأثير عدم الاستقرار الأسري تعليم الأطفال (٤ حالات) سواء بسبب التفكك الأسري أو وفاة رب الأسرة: وبينت (الحالة الخامسة) أبويا وأمي كانوا بيهتموا بتعليمي وكنت في مدرسة لغات، بس بعد ما اتطلقوا أبويا اتجوز بعد أمي مرتين وخلف منهم وكمان أمي اتجوزت وكل واحد خلف واتنسيت وكل واحد بقا ليه عيال". أما (الحالة الرابعة عشر) فأكد تأثر مستواه التعليمي بوفاة والده بقوله "لما كان أبويا عايش كنت في المدرسة وكان بيهتم بتعليمي وكان بيساعدني، لأنه كان متعلم معاه دبلوم تجارة وكان نفسه أتعلم وأبقا حاجة كبيرة، وأمي رغم أنها مش متعلمة بس كانت بتخليني أقعد أكتب واجبي وتسأل عليا في المدرسة على طول، لكن لما أبويا مات كل حاجة ماتت".

**وباستقراء المقابلات المتعمقة نستنتج أن أهم الأسباب التعليمية التي أدت لتزايد عمل الأطفال تمثلت في:**

- الرسوب أكثر من مرة مما نتج عنه التسرب من التعليم والخروج للعمل في سن مبكرة.
- قسوة المدرسين خاصة مع حالات تأخر التلاميذ دراسيًا.

- انعكست أمية الآباء على ضعف الوعي الثقافي للآباء، وعدم اهتمامهم بقيمة التعليم، واستبدالها بقيمة العمل لدي أبنائهم.
- دفع ارتفاع نفقات التعليم الأسرة لعدم استكمال تعليم أبناءها، نظرًا للحالة الاقتصادية السيئة للأسرة وحاجتها إلى تشغيل أبناءها للاستفادة من دخلهم.
- كذلك أثرت كثرة ضغوط العمل لدي الأطفال على عدم قدرتهم على متابعة الدراسة وتفضيلهم للعمل.
- أثر ضعف القدرات العقلية والذهنية لدي بعض الأطفال على مستواهم التعليمي، وأسهم ذلك في اتجاههم للعمل كطريق أسهل لتحقيق الذات.
- انعكس ضعف متابعة الأسرة للطفل أثناء الدراسة على ضعف مستواه الدراسي وتسبب ذلك في ابتعاد الأطفال عن إتمام التعليم وتفضيل العمل.
- ساهم عدم الاستقرار الأسري في انهاء مسيرة تعليم الأطفال، بتسربهم من الدراسة والمشاركة في تحمل المسئولية تجاه أسرهم.
- انتشار العادات والتقاليد التي تؤكد على توارث الذكور الحرفة خاصة في المجتمع الدمياطي.

واتفقت النتائج السابقة مع نتائج دراسة (محافظة، ٢٠١١) والتي كشفت عن أهم أسباب عمالة الأطفال هي: ضعف مستوي التحصيل الدراسي، وسوء معاملة المدرسين والإداريين. كما اتفقت النتائج السابقة مع نتائج دراسة (باعلوي، ٢٠١٩) التي توصلت إلى انخفاض نسبة التحاق الأطفال العاملون بالمدارس حيث أصبح التعليم يمثل عبئًا ماديًا على أسرهم من جانب وتضاؤل قيمته لأنه لا يوفر وظائف منتجة في المستقبل، كما ساهم المستوي التعليمي والاقتصادي والثقافي المتدني لأسرهم في توجه الأطفال نحو سوق العمل. كما اتفقت النتائج السابقة مع نتائج دراسة (Ango, et al., November 2022) والتي توصلت إلى أن عمل الأطفال يكون على حساب الالتحاق بالمدارس بالنسبة للعديد من الأطفال، ومن المرجح أن يخفف الحد من الفقر من مشكلة عمالة الأطفال والتغيب عن المدرسة، ويعزز التنمية. كذلك اتفقت النتائج السابقة مع نتائج دراسة (Gums, 2016) ومن أهمها: أغلب أفراد العينة ما بين

١١-١٢ سنة، وصلوا لمرحلة التعليم الإلزامي لكنهم لم يستطيعوا استكمال تعليمهم نظرًا للظروف الاقتصادية والصعوبات التي تواجههم في مجال التعليم.

ومن خلال ما سبق ظهر تنوع الأسباب التعليمية التي أدت لخروج الأطفال لسوق العمل، وبذلك يمكن تفسير عدم اقتصار الحرمان وفقًا لنظرية الحرمان النسبي على الحرمان المادي الذي ينتج عن عدم القدرة على سد الحاجات الأساسية أو اعالة الأسرة أو النفس، بل يعني الحرمان أيضًا عدم الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم. ويؤدي ذلك إلى الحد من قدرات الأطفال على تغيير ظروفهم المعيشية، أو تغيير المجتمع الذي يعيشون به.

**المحور الرابع: مخاطر عمل الأطفال**

يشير القانون الدولي إلى أن عمل الطفل المحظور هو العمل الذي يهدد الصحة الجسدية والفكرية والمعنوية للطفل بسبب طبيعته، أو طبيعة الظروف التي ينفذ فيها، وهو ما يعرف بمفهوم "العمل الخطر". وفيما يلي سوف نتناول المخاطر التي يتعرض لها الأطفال نتيجة لممارستهم العمل في سن مبكر.

**أولاً: المخاطر الاقتصادية**

كشفت الدراسة الميدانية عن اضطرار الأطفال للعمل في الحرف المختلفة بصناعة الأثاث نتيجة لبعض الأسباب منها:

- سوء الأوضاع الاقتصادية للأسرة المتمثل في ضعف اجمالي دخل الأسرة كما اتضح من مقابلة الحالات (الأولي) و(الثالثة) و (الثانية والعشرون) و (الخامسة والعشرون).
- تراكم الديون والقروض على الأسرة كما اتضح من (الحالة الحادية عشر).
- تعرض الأسرة لاضطرابات مالية ومرورها بظروف مالية مثال (الحالة العاشرة).

وهنا تشير الباحثة لتنوع المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الأطفال العاملون، ويمكن هنا أن نطلق عليهم (ضحايا الفقر الصامت) والذي تشكل نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية لأسرهم، وتراكم الديون، وتعرض الأسرة لاضطرابات مادية مما دفع هؤلاء الأطفال لسوق العمل لسد هذه الالتزامات.

**ومن المقابلات المتعمقة يمكن أن نستنتج أهم المخاطر الاقتصادية الناتجة عن عمل الأطفال كما يلي:**

- مخاطر عمل الأطفال على مستوي الأسرة: قد يؤثر عمل الأطفال تأثيرًا ايجابيًا على الأسرة على المدي القصير بزيادة اجمالي دخل الأسرة، والمحافظة على استقرارها الاقتصادي في فترات الأزمة والاضطرابات. إلا أنه على المدي الطويل سيكون تأثيرها سلبيًا نظرًا لأنه سيؤدي إلى خفض رأس المال البشري المتميز، وسيؤدي ذلك لزيادة الفقر الاقتصادي الأسرة.
- مخاطر عمل الأطفال على سوق عمل الكبار: يمكن أن يكون عمل الأطفال بديلًا في بعض الأوقات عن عمل الكبار، ويؤثر ذلك سلبًا على الكبار حيث يؤدي إلى ما يسمي ببطالة البالغين أو خفض أجورهم في بعض الأحيان، خاصة إذا كان الأطفال قادرين على ممارسة العمل.
- مخاطر عمل الأطفال على مستوي النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية: يؤثر عمل الأطفال بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على المدي الطويل، حيث يقلل عمل الأطفال من تراكم رأس المال البشري المؤهل نظرًا لتركز هذه الفئة في قطاعات ومهن بسيطة تكنولوجيًا. ومن جانب آخر يعوق عمل الأطفال تنفيذ خطط التنمية من خلال توجيه جزء من الإنفاق الحكومي لمواجهة الأثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة.

واتفقت النتائج مع نتائج دراسة (الليثي، الدالي، ٢٠١٦) أن من أهم الآثار الاقتصادية مساعدة الأسرة في نفقات المعيشة والعلاج وفي تعليم الأخوة وزاجهم.

ويتفق التحليل السابق مع الرؤية النظرية عن المخاطر الاجتماعية الجديدة، وهي تلك المخاطر الناجمة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية ومن أهمها مخاطر تغير سوق العمل الذي أصبح يعتمد بصورة أساسية على العمالة الماهرة والتعليم المتميز الأمر الذي وضع مخاطر أمام تهميش أصحاب التعليم المتوسط والعمالة غير الماهرة وبصفة خاصة عمالة الأطفال.

**ثانيًا: المخاطر الاجتماعية**

يؤكد "على ليلة" أنه عند البحث عن أسباب حدوث المخاطر الاجتماعية نجد من يعتبرها مرحلة من مراحل تفاقم الظواهر الاجتماعية السلبية في المجتمع (ليلة، مايو ٢٠١٣، ص ٥٠، ٥١).

وكشفت الدراسة الميدانية عن تنوع المخاطر الاجتماعية التي يتعرض لها الأطفال العاملون بالحرف المتنوعة بصناعة الأثاث ومنها:

كشفت عينة البحث عن إحساس الطفل العامل بالنقص مقارنة بأقرانه في نفس العمر، حيث بينت (الحالة الأولى) "ساعات ببقى زعلان أنى مش عارف ألعب زي أصحابي، ودايما بنضرب، بس لو حد برا الشغل من أصحابي بيكلمني وحش بضربه لأنه مش أحسن مني"، أما (الحالة الثالثة) أشارت "أنا بحس أنى أقل واحد في الدنيا وإن أصحابي أحسن مني". على حين أشارت (الحالة العاشرة) "أنا مش عارف أصاحب حد لأن بشتغل كل يوم وبحس أنى أقل من اللي كل اللي قدي في كل حاجة، ولو شفت أصحابي اللي كانوا معايا في المدرسة بستخبى منهم علشان ما يضحكوش عليا"، أما (الحالة الحادية عشر) "كل أصحابي أحسن مني وبالذات اللي في المدرسة كفاية أنهم بيطلعوا من المدرسة يروحو يستريحوا وياخدوا دروس وعندهم وقت يكتبوا الواجب، وأنا بروح المدرسة شكل بس علشان يبقا معايا شهادة بس في الحقيقة أنا ما بعرفش أقرأ ولا اكتب".

كما ظهر ضعف الروح المعنوية نتيجة الإهانة والتعامل بالألفاظ السيئة: ومن النماذج عليها: أشارت (الحالة الثالثة) "دايمًا المعلم بيشتم وبضرب ولما اشتكيت لأبويا

راح واتكلم معاه فرد عليه ابنك مُتعب وكسلان". أما (الحالة الرابعة) "دايمًا بتشتم وبضّرب من المعلم ودائما يندە عليا ويقول لي يا غبي". وأشارت (الحالة العاشرة) و (الحالة السابعة عشر) و (الحالة السابعة والعشرون) "على طول بتشتم من المعلم والناس الأكبر من في الشغل وده بيضايقنى، اتعلمت الكلام الوحش من الشغل".

كذلك أوضحت المقابلات المتعمقة مخاطر اجتماعية أخري مثل القسوة في العقاب: ومن النماذج عليها: (الحالة الأولى) "لما بروح الشغل متأخر، أو أعمل حاجة غلط المعلم بيضربني بالخشبة وبيشتمني، ومش بيقدر أني مريض". (الحالة السابعة) "بتشتم وبضّرب بالحزام، لأني كسول وده غصب عني لأن جسمي مليان فمش بقدر أكون سريع في الحركة، وكل شويه يبعتني أجيب له طلبات البيت عنده المهم ما يشوفنيش قاعد أبداً".

كما أظهرت بعض المقابلات شعور الأطفال بعدم التقدير في العمل والمنزل، حيث أشارت (الحالة الثامنة عشر) "بحس أني أقل من أصحابي في كل حاجة، وبضّرب وبتشتم في الشغل وكمان من أبويا في البيت، مفيش حد بيحترمني". كما اكدت (الحالة الرابعة عشر) و (الحالة الثلاثون) "أنا بحس بقلة احترام الناس ليا وبحس أني أقل الناس".

على حين اتضح عدم قدرة الأطفال العاملين على تكوين صداقات مع الأقران: أشارت (الحالة الثانية والعشرون) "بصراحة معنديش صحاب كتير، بسبب أنى بقيت بعمل مشاكل مع أصحابي، وفيه منهم اللي بعد عني". أما (الحالة الثالثة والعشرون) أشارت "بصراحة أنا على طول بعمل مشاكل مع أصحابي وبنتخانق على طول لأنهم بيتريقوا على كلامي وبيعايروني أنى بسقط في المدرسة فبحس أن أقل منهم وده بيضايقني".

كما أظهرت (الحالة السابعة والعشرون) الشعور بالغيرة (أه ساعات بغير من أصحابي أنهم عايشين مرتاحين مش تعبانين زيي، ومش متحملين المسؤولية وهما

صغيرين بالعكس بيلعبوا وبيجروا إنما أنا لأ، دايمًا حاسس أنى أقل منهم حاسس بالإهانة والضرب إللى بشوفها طول وقت الشغل غير تعبي طول النهار".

ويفسر ما سبق من خلال رؤية "Davis" عن الحرمان النسبي والذي يتضح من خلال تقسيم أي جماعة اجتماعية إلى أفراد يمتلكون السلع (غير المحرومين) وإلى أفراد لا يملكون ذلك (المحرومين)، وبالتطبيق على الأطفال العاملين ينتج الحرمان النسبي عندما يقيس الطفل العامل نفسه بالأطفال العاديين، ويعد هذه المسمى صحيح ما دام القياس تم بين أطفال ينتمون لنفس الجماعة الاجتماعية. أما إذا قايس الطفل نفسه مع أطفال تنتمي لجماعة خارجية فتسمى الحالة الناتجة عن ذلك "المسافة الاجتماعية".

أقرت بعض الحالات على التعرف على أصدقاء السوء، بينت (الحالة الرابعة عشر) "تعرفت على أصحاب مش كويسين وفي بعض الأوقات بكون عصبي"، أما (الحالة السادسة عشر) "أنا في الشارع طول اليوم مش بحب البيت، لأن البيت ضيق وإحنا كتير مفيش مكان أستريح فيه وأبويا كرهني في البيت من كتر ما بيعمل مشاكل، أنا مصاحب أولاد بصراحة فيهم المؤدب وفيهم إللى بيشرب سجاير، ساعات بتخانق معاهم لأن أنا مش بسكت لحد منهم يهني"، أما (الحالة الحادية والعشرون) "والله أنا بصاحب الحلو والوحش لأن طبيعة شغلي بتخليني أتكلم مع كله".

كما اتضح من الدراسة الميدانية ممارسة بعض الأطفال العاملين للعنف: مثال (الحالة الأولى) "لما حد برا الشغل من أصحابي بيكلمني بأسلوب مش حلو بضربه، لأنه مش أحسن مني"، أما (الحالة الرابعة) "العيال إللي في الشارع بيضربونى، وأنا اتعلمت منهم، إللي يضربني أضربه وبقيت بعمل مشاكل". أما (الحالة الحادية العشر) "أنا طبعى صعب شوية ودايمًا عامل مشاكل مع أصحابي ومع الجيران وده زاد عندي لما أبويا مات وده مضايق أمي قوي"، واتفقت (الحالة الثانية والعشرون) و (الحالة الخامسة والعشرون) في "أنا عصبي شويه، ومش بسكت لأي حد يضايقني".

كما أشارت بعض الحالات إلى طول مدة العمل: وقد أشارت (الحالة السابعة عشر)"بتعب من الشغل نهار وليل والمعلم لو شافني قاعد بيبعتني أشيل خشب أنقله من الورشة للمخزن وده مكانه بعيد، أو أقضي له طلبات بيته".

**ومن المقابلات المتعمقة يمكن أن نستنتج أهم المخاطر الاجتماعية التي تقع على الأطفال العاملين كما يلي:**

- انعدام المساواة والعدالة الاجتماعية بين الأطفال العاملين وبين أقرانهم في نفس الفئة العمرية يزيد احساسهم بالنقص وعدم تقدير الذات.
- الهشاشة النفسية وضعف الروح المعنوية للأطفال العاملين نتيجة الإهانة والتعامل بالألفاظ السيئة أثناء العمل.
- تعرض الطفل للقسوة في العقاب والعنف أثناء العمل، مما انعكس أثره على طباعه وشخصيته، وأصبح يميل للعنف ضد الآخرين المجتمع، نتيجة احساسه بالقهر الاجتماعي.
- ساهم وجود الأطفال فترة طويلة أثناء العمل يوميًا التعرف على أصدقاء السوء.
- شعور الأطفال بعدم التقدير في العمل والمنزل.
- تعرض الأطفال العاملين للاستبعاد الاجتماعي نتيجة رفض الأقران الدخول معهم في صداقات خوفًا من اكتساب بعض الصفات السيئة منهم.
- تعرض الأطفال العاملين لعدم الاتزان النفسي والاحساس بالغيرة من الأقران في نفس الفئة العمرية لما يمتلكون من مميزات حرموا منها لظروف خارجة عن ارادتهم.
- يحد عمل الأطفال من قدرتهم على الالتزام الدراسي، مما يؤدي إلى ضعف التحصيل الدراسي، ومن ثم التسرب من التعليم.
- انتهاك أصحاب العمل حقوق الطفل العامل واستغلاله بالعمل ساعات طويلة.
- عدم وجود وقت كبير للترفيه نتيجة لطول ساعات العمل، خاصة في أيام الأجازات عند زيادة ضغوط العمل.

- الإحساس بالإحباط، وانخفاض الروح المعنوية للطفل نتيجة للمعاملة السيئة من صاحب العمل.
- اكتساب الألفاظ السيئة من بيئة العمل.
- على الرغم من اسهام التمكين الاقتصادي للأطفال في حل بعض المشكلات المرتبطة بالجانب المادي، إلا أن قضاء الأطفال ساعات طويلة في العمل، ينتج عنه اجهاد بدني كبير وعدم الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية أو ممارسة أنشطة ترفيهية تناسب هذه المرحلة العمرية.

**واتفقت النتائج السابقة مع نتائج كل من:**

- دراسة (المركز العربي للطفولة والتنمية، ٢٠١٥) والتي توصلت إلى تعرض الأطفال العاملين إلى العنف.
- ودراسة (الليثي، الدالي، ٢٠١٦) والتي توصلت إلى أن أهم الآثار التعليمية اختلاق مشكلات بالمدرسة مع التلاميذ والمدرسين وترك المدرسة نهائيًا.
- ويمكن تفسير ما سبق من خلال الرؤية النظرية لـ "أميل دوركايم" والذي تناول الظواهر الخطيرة بالنسبة للمجتمع أو لأي وحدة من وحداته بوصفها "باثولوجيا اجتماعية" Social Pathology، وهنا يقصد "دوركايم" بأنه قد تظهر في المجتمع بعض الظواهر المرضية التي تؤدي لآثار ضارة بالمجتمع وتشكل خطورة عليه، كالفقر، والعنف الناتج عن تفاعلات سلبية في مختلف مجالات المجتمع. وبناء على هذه التغيرات الجديدة تعددت المخاطر الاجتماعية، وتضمنت مخاطر تتصل ببناء الأسرة، وحماية الطفولة.

**على حين اختلفت النتائج السابقة مع نتائج كل من:**

- دراسة (بو حجار، ٢٠١٦) والتي توصلت إلى وجود عوامل حماية ذاتية ساعدت على بناء الجلد للأطفال العاملين في الجزائر وهي الثقة بالنفس وتقدير الذات والقدرة على مواجهة المشاكل.

- دراسة (درجال، ٢٠٢١) والتي أكدت أن كثرة التردد على صالات الألعاب الرياضية من أهم الآثار الاجتماعية الناتجة عن العمل.
- كشفت الدراسة الميدانية عدم وجود وقت كبير للترفيه، وانتهاك حقوق الطفل في العمل والمعاملة السيئة، وتناقض ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (حلاوة، ٢٠١٨) أن الطفل العامل أكثر اندماجًا مع زملائه في العمل وأكثر حرصًا على قضاء الأوقات الترفيهية معهم.

**ثالثًا: مخاطر بيئية العمل**

وتتضمن عدم توافر الخدمات الأساسية، ووجود المخاطر الصناعية ببيئة عمل الطفل، ومن خلال المقابلات المتعمقة مع الأطفال العاملين تبين ما يلي:

**١- انخفاض الأمن ببيئية العمل**

كشفت المقابلات المتعمقة عن انخفاض معدلات الأمن البيئي وعدم توفر الخدمات الأساسية بمكان العمل: (٢٦ حالة) حيث أشارت (الحالة الأولى) "أنا بشتغل في مكان بعيد شويه عن البيت ولازم حد كبير يوصلني أخويا أو أمي عشان الطريق صعب، والورشة مفيش فيها حمام وكلها مكن". أما (الحالة الثالثة) و (الحالة السابعة) "مفيش في الورشة حمام، ومفيش أمان في الورشة". واتفقت مع ذلك (الحالة الخامسة) و (الحالة الحادية عشر) و (الحالة الثانية عشر) و(الحالة الخامسة عشر) و (الحالة السابعة عشر) "مفيش في الورشة حمام، ومفيش أمان في الورشة عشان بنشتغل على مكن كتير في ورشة النجارة زي المنشار والربوب والمنقار والتخانه والحلايا وكلها خطر ومفيش أمان، الورشة كلها مكن أي استخدام غلط بيقطع الصوابع وكف الأيد". وبينت (الحالة التاسعة) "مفيش أمان في الورشة عشان فيها دهانات الاستورجيه والكيماويات اللي بنستعملها في الورشة وكلها خطر". وأكدت (الحالة الثلاثون) "لأ مفيش أمان في الورشة خالص كلها مكن وأنا قبل كدا اتعورت وأتخيطت في إيدي من المكن وفي وشي كمان".

**٢-توفر الأمن البيئي ببيئة العمل إلى حد ما**

وتتمثل في وجود مؤشرات للأمن البيئي وتوفر بعض الخدمات الأساسية بمكان العمل (٤ حالات) وأشارت (الحالة التاسعة عشر) "في أمان في الورشة، لأن مفيش مكن وأدوات خطيرة زي النجارين وكده"، أما (الحالة الخامسة والعشرون) "الورشة فيها أمان عشان ورشة التنجيد مفيش فيها مكن صعب زي النجارة".

- **ومن المقابلات المتعمقة يمكن أن نستنتج أهم مخاطر بيئة العمل كما يلي:**
- انعدام الأمن البيئي في بيئة عمل الطفل متمثلًا في عدم وجود الخدمات الأساسية التي يحتاجها الطفل.
- عمل الطفل في بيئة تتضمن مخاطر صناعية، وانعكس ذلك على تعرض بعض أطفال العينة إلى الإصابات داخل الورش وصلت لحد بتر أجزاء من الجسم.

واتفقت النتائج السابقة مع ما توصلت إلية الدراسات التالية:

- دراسة (المركز العربي للطفولة والتنمية، ٢٠١٥) التي توصلت إلى عدم توافر شروط الأمن الصناعي في الورش التي يعمل بها الأطفال.
- دراسة (رزق الله، ٢٠١٥) والتي توصلت إلى تعرض الأطفال لأخطار عديدة عند خروجهم للعمل المبكر.
- ويفسر ذلك من خلال رؤية (أحمد زايد) عن الخطر الفائق حيث يتحمل الأطفال الخطر الفائق وما ينتج عنه من مشقة وعناء ومخاطر في أماكن العمل.

**رابعًا: المخاطر الصحية**

كشفت المقابلات المتعمقة عن تعرض الأطفال العاملين لعدد من المخاطر الصحية منها:

تعرض الأطفال لظروف عمل صعبة لا تتناسب مع حالة الطفل الجسمية: أكدت (الحالة الثانية) و (الحالة السابعة) "عندي صداع على طول ووجع ف دراعي من شيل الخشب التقيل على رأسي ودراعي". أما (الحالة الثالثة) و(الحالة الرابعة) "دايما عندي وجع في ضهرى ودراعي بسبب شيل الكراسي والكنب من الورشة للمخزن، وعندي كسر في فخدي، بسبب ان المعلم كان بيجرى ورايا يضربني فوقعت وانكسرت". وأما (الحالة الخامسة) وضحت المخاطر الصحية من خلال تعرضها لمواد دهان الأثاث، بقولها "بتعب من الرش وصدرى بيوجعني وكتفي انخلع من شيل الموبليا).

كما ظهر التعرض للإصابة والعاهات الجسمية نتيجة خطورة العمل: أوضحت (الحالة السابعة) "ضوافرى طالعين من كتر الشغل". كما أضافت (الحالة السابعة عشر) "المكن قطع صابع من إيدي اليمين وقبل كدا اتخيطت في رأسي، بسبب خشب وقع عليا". وقد أوضحت (الحالة الثالثة عشر) "عندي قطع في صابعي من مكنة الحلايا في الشغل ده طبعًا غير الجروح إللى بتبقا في الورش من الخشب لو وقع عليا". كذلك أصيبت (الحالة الحادية عشر) "عندي عقلة من صابعي اتقطعت من المنشار، ده غير كتفي انخلع من شيل الخشب ورأسي وجعتني من شيل الخشب عليها". كما بينت (الحالة الخامسة عشر) "أكتر من مرة الخشب وأنا بحطه في مكنة التقطيع رجع عكس المكنة وخبطني في وشي وإيدي واتعورت واتخيطت، لأن إحنا شغالين في مكن صعب".

كما ظهر تعاطي بعض الأطفال العاملين للمواد المخدرة، وقد أشارت (الحالة التاسعة عشر) والحالة (الحادية والعشرون) "بصراحة أنا في الأول مكنتش أعرف أن البرشام مخدرات، بس للأسف أخدت منه عشان شوفت المعلم بياخده وعملت زيه".

**ومن استقراء نتائج المقابلات المتعمقة نستنتج تعرض الأطفال العاملين لمخاطر صحية يمكن اجمالها فيما يلي:**

- تعرض الأطفال لظروف عمل صعبة لا تتناسب مع حالة الطفل الجسمية والعقلية، مما ينعكس عليهم بالإحساس دائما بالإجهاد والإرهاق نتيجة لطول مدة العمل، وكثرة الأعباء، وعدم توفر وقت كاف لراحة الأطفال.
- كثرة تعرض الأطفال العاملين للإصابات والعاهات نتيجة لعدم توفر الأمن في بيئة العمل والتعامل مع معدات وآلات خطرة.
- تعرض الأطفال للإصابة بأمراض ناتجة عن مخاطر العمل مثل تعرضه للمواد الكيماوية والأبخرة والأتربة، مما ينتج عنها خطر الإصابة بأمراض كثيرة.
- ينتج عن محاكاه الأطفال لكبار العاملين تفشي بعض العادات السيئة بين الأطفال العاملين مثل التدخين وادمان بعض المواد المخدرة.

واتفق ما سبق مع نتائج دراسة (Gums, 2016) والتي أكدت على معاناة غالبية أفراد العينة من أمراض جسدية مزمنة، نتيجة الأعمال الشاقة وعدد ساعات العمل الطويلة، وعدم توافر التغذية اللازمة. كما اتفقت النتائج السابقة مع نتائج دراسة (محافظة، ٢٠١١) وهي وجود الكثير من الآثار والمخاطر الصحية الناتجة عن العمل المبكر للأطفال وهي: التعرض للضجيج، والوقوف لفترات طويلة تحت الشمس، والتعرض للمواد الكيميائية. كذلك اتفقت النتائج السابقة مع نتائج دراسة (الليثي، الدالي، ٢٠١٦) والتي توصلت إلى أن أهم الآثار الصحية الإصابة بالجروح في الجسم والتعرض لحوادث الطرق والتسمم بالمبيدات.

**المحور الخامس: رؤية مقترحة للحد من مخاطر عمل الأطفال في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠**

في ضوء الإطار النظري للبحث والنتائج الميدانية التي توصل إليها يمكن وضع رؤية مقترحة للوقاية من مخاطر عمل الأطفال في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، لذا توصي الباحثة بما يلي:

بناء على النتائج التي ظهرت من الدراسة الميدانية عن ظاهرة عمل الأطفال ومخاطرها، اتضح أنه لا خلاف على سلبيات الظاهرة ومخاطرها، لكن الخلاف قائم على تحديد الأسلوب الملائم لمعالجة الظاهرة، حيث جرمت التشريعات عمل الأطفال الأقل من اثني عشرة عام لكنها لم تحد من انتشارها، لذا يجب وضع رؤية مبنية على دراسة البنية الاجتماعية للمجتمع الدمياطي بكل جوانبه، حيث اتضح ارتباط صناعة الأثاث بعمل الأطفال، وانتشارهم في الأعمال المرتبطة بالحرف التقليدية المتنوعة في صناعة الأثاث.

وعلى هذا يرتبط عمل الأطفال بطبيعة البيئة الاجتماعية لمحافظة دمياط، ولكي نعمل على الحد منها ينبغي اتباع رؤية للوقاية تتوافق مع هذه البيئة الاجتماعية وتتضمن جانبين:

**الأول:** قصير المدي ويتطلب مواجهة الوضع القائم بأسلوب واقعي، والتعامل مع الوجود الفعلي للظاهرة من خلال توفير الحماية والدعم للأطفال العاملين في صورة برنامج متكامل (اقتصادي- اجتماعي- صحي- تعليمي) في محاولة للحد من المخاطر التي يعاني منها الأطفال العاملون.

**الثاني:** طويل المدي من خلال معالجة جذرية للظاهرة باتباع رؤية تتصدى لأصل المشكلة والمتمثلة في عزوف الأطفال عن مواصلة التعليم من خلال الارتقاء بمستوي جودة التعليم المقدم، وتعزيز التعلم من خلال العمل، خاصة عندما ندرك أن المردود الحالي للتعليم يمثل أحد الأسباب التي تدفع الأطفال لسوق العمل.

لذا يقترح البحث انشاء (مدرسة التكنولوجيا التطبيقية لصناعة الأثاث)، بحيث تمتص جانب كبير من عمالة الأطفال بانضمامهم لها، ويتم تأهيلهم وتزويدهم بالمهارات والقدرات الفنية العالية، والتدريب على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، مما يحد من المخاطر التي تتعرض لها هذه الفئة، ويسهم في تخريج عمالة فنية ماهرة ومؤهلة على أعلي مستوى، تساهم في دعم الحرف التقليدية وإثراء صناعة الأثاث بدمياط.

ويتم إنشاء (مدرسة التكنولوجيا التطبيقية لصناعة الأثاث) لتتوافق مع محاور رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ كما يلي:

**- ما يخص المحور الاقتصادي**

- تهدف (مدرسة التكنولوجيا التطبيقية لصناعة الأثاث) لتوفير فرص عمل لائق ومنتج لخريجيها، مع تقديم حافز مادي شهري للطلاب، لتشجيع الطلاب على الالتحاق بها.
- تساعد في الانتقال إلى نمط إنتاج أكثر استدامة، عن طريق انشاء منظومة صناعية مستدامة، تتضمن البصمة البيئية للحرف التقليدية بصناعة الأثاث المميزة للمجتمع الدمياطي.

**- ما يخص محور العدالة الاجتماعية**

- تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والفرص الاجتماعية والاقتصادية، من خلال القضاء على عمل الأطفال عن طريق خفض نسب عمل الأطفال، وتشجيع الأطفال على مواصلة التعليم وعدم التسرب من التعليم بما يضمن لهم الالتحاق بـ (مدرسة التكنولوجيا التطبيقية لصناعة الأثاث)، ويسهم ذلك في زيادة نسب الاستمرار بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية وفقًا لشرائح الدخل المختلفة.
- تتيح (مدرسة التكنولوجيا التطبيقية لصناعة الأثاث) لخريجيها فرص الحراك المجتمعي المبني على بناء القدرات ويتم تحقيق ذلك من خلال: تحسين جودة التعليم في المناطق الفقيرة، وتوفير الاحتياجات الأساسية للأسر التي تعاني من الفقر بزيادة الدعم الاجتماعي الموجه لهم.

**- ما يخص محور التعليم**

يمثل إعادة الأطفال إلى الانتظام في التعليم تحدي كبير، خاصة في الوقت الذي يشعرون فيه أن العمل يخدم تطلعاتهم نحو الاستقلال المادي أفضل من التعليم،

لذلك يجب توفير تعليم ذو طبيعة متوافقة مع طبيعة البيئة الاجتماعية للمجتمع الدمياطي.

وعلى هذا تهدف (مدرسة التكنولوجيا التطبيقية لصناعة الأثاث) إلى توفير تعليم عالي الجودة متاحًا للجميع دون تمييز مرتكز على المتعلم الممكن تكنولوجيًا مع توافر جودة الحياة المدرسية. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

- تصميم مناهج متطورة متوافقة مع المناهج المعترف بها دوليًا.
- الوصول لنسبة الورش المحدثة بالمدارس الفنية والتي تتواكب مع المناهج الجديدة.
- توفير مسارات تعليمية واضحة للطلاب خلال فترة الدراسة وما بعدها شاملًا التدريب العملي بالمنشآت الصناعية المختلفة بنظام التعليم التبادلي.
- أن يتضمن التعليم بـ (مدرسة التكنولوجيا التطبيقية لصناعة الأثاث) منظومة تسمح بالتحاق طلابها بقطاع التعليم فوق المتوسط والتعليم العالي في نفس مجالات الدراسة بها حتى درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في مجال الدراسة الفنية المتخصصة.
- ربط جامعة دمياط كمؤسسة تدريبية وبيت خبرة بـ (مدرسة التكنولوجيا التطبيقية لصناعة الأثاث)، من خلال الاستفادة بالخبرة الفنية المتخصصة والخبراء بكليات الجامعة في المجالات المرتبطة بصناعة الأثاث.

**فيما يخص محور الصحة**

- يحقق الانضمام لـ (مدرسة التكنولوجيا التطبيقية لصناعة الأثاث) التغطية الصحية الشاملة لطلابها والتي تمكنهم من الحصول على ما يلزمهم من الخدمات الصحية الآمنة عالية الجودة عند الحاجة ودون معاناة مالية لدفع تكاليف الخدمات الصحية.
- وعلى ذلك يتم تغطية جميع الطلاب بالمدرسة التكنولوجية تغطية فعالة بخدمات التأمين الصحي الرسمي، ويعد ذلك من الامتيازات التي يتلقاها

الطلاب لضمان التأمين ضد المخاطر الصحية المرتبطة بالمجالات المختلفة لصناعة الأثاث.

**- ما يخص محور الثقافة**

تسعي (مدرسة التكنولوجيا التطبيقية لصناعة الأثاث) لاستدامة العناصر الإيجابية في الثقافة بالمجتمع الدمياطي والمتمثلة من خلال التميز في الحرف المرتبطة بصناعة الأثاث والتي تعد مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساسًا لقوة مصر الناعمة اقليميًا وعالميًا، ويمكن أن يتحقق ذلك مع الحد من مخاطر عمل الأطفال كما يلي:

- مع انشاء (مدرسة التكنولوجيا التطبيقية لصناعة الأثاث) سيتم تأسيس منظومة جديدة للتنمية في صناعة الأثاث والحرف التقليدية المرتبطة بها، مما يؤدي لتطويرها والحفاظ عليها باعتبارها جزءًا من التراث الثقافي للمجتمع، بالإضافة لكونها مجالًا لتشغيل العمالة ومورِدًا اقتصاديًا مهمًا.
- سيؤدي التعليم التكنولوجي بمدرسة صناعة الأثاث لزيادة فرص التدريب الحرفي وتنمية المهارات في مجال الصناعات الحرفية، ويضمن ذلك الحفاظ على هذه الصناعات وعدم اندثارها من جانب، وخلق فرص عمل مناسبة ناتجة عن الاستثمار في المشروعات الصغيرة من جانب آخر.
- سينعكس ما سبق على وجود رأس مال بشري مدرب لزيادة عدد العاملين المدربين والمؤهلين للعمل في الصناعات الثقافية والحرف التقليدية بمحافظة دمياط سنويًا.

**تاسعًا: نتائج البحث**

**١- النتائج المرتبطة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين وأسرهم**

- أظهرت النتائج أن العينة من الذكور العاملين بالحرف المتنوعة بصناعة الأثاث بمدينة دمياط. واتضح أن أكثر من نصف العينة يقع في الفئة العمرية من ١٤- ١٧ سنة. وبدأ غالبية الأطفال العمل في عمر (٩ سنوات).

- كشفت النتائج أن أغلب الأطفال متسربين من التعليم.
- أوضحت النتائج فيما يخص الحالة الاجتماعية لأسرة الطفل، أن الطفل يعيش في أسرة مستقرة اجتماعيًا لكنها تعاني من الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تدفع الأطفال للخروج لسوق العمل مبكرًا، كما أن غالبية الأطفال العاملين يعيشون في أسر كبيرة الحجم من (٥- ٦ أفراد).
- كشفت النتائج أن أغلب آباء الأطفال العاملون غير متعلمين، ويعملون بأعمال حرفية.

**٢- النتائج المرتبطة بمجالات عمل الطفل**

- أظهرت النتائج تنوع الحرف التي يمارسها الطفل بصناعة الأثاث وجاء في المرتبة الأولي العمل في ورش النجارة وصناعة الغرف، ويليها في الترتيب الثاني العمل بورش التنجيد، يليها بالتساوي العمل في ورش الدهان، وحفر الخشب.
- أوضحت النتائج أن العائد من العمل لأكثر من نصف العينة يقارب ١٠٠٠ شهريًا، وظهر ضعف العائد المادي للطفل وعدم كفايته لمتطلبات الطفل وأسرته.
- بينت النتائج أن مدة العمل اليومي لأغلب العينة أكثر من ١٢ ساعة. كما اتضح اتفاق غالبية الحالات على الرضا عن الاستمرار في العمل.

**٣- النتائج المرتبطة بأسباب ظاهرة عمل الطفل**

- **كشفت النتائج تنوع الأسباب الاقتصادية لظاهرة عمل الأطفال ومنها:** الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية وضعف دخل الأسرة والذي أسهم في حدوث التفكك الأسري وانفصال الوالدين مما تسبب في خروج الأطفال للعمل للمساعدة في تلبية متطلباتهم الشخصية واحتياجات الأسرة، بالإضافة إلي التضخم وارتفاع الأسعار، والرغبة في تعلم حرفة مميزة تسهم في زيادة دخل الطفل، ومع زيادة خبراته بها ويصبح قادر على تحمل المسئولية والاستقلال

في العمل مستقبلًا، كذلك مرور الأسرة بظروف مالية طارئة مثل زواج الأبناء، بالإضافة لتراكم الديون والقروض على الأسرة، وأخيرًا توفير نفقات العلاج للطفل أو لأحد أفراد أسرته.

- **أوضحت النتائج أن أهم الأسباب الاجتماعية لظاهرة عمل الأطفال هي:** كثرة الخلافات الزوجية وعدم التوافق الأسري بين آباء الأطفال العاملين، وسوء الحالة الصحية لأحد أفراد الأسرة أو كلاهما، بالإضافة إلى التفكك الأسري وانفصال الوالدين، ووفاة رب الأسرة. وادمان أحد أفراد الأسرة، مما أضاف عبئًا على الأسرة، وأخيرًا عدم الوعي بخطورة عمل الأطفال، والحقوق الأساسية للطفل وتوفيرها له.
- **أظهرت النتائج الأسباب التعليمية لظاهرة عمل الأطفال كما يلي:** الرسوب أكثر من مرة مما نتج عنه التسرب من التعليم، وعنف المدرسين خاصة مع حالات تأخر التلاميذ دراسيًا، كما انعكست أمية الآباء على ضعف الوعي الثقافي للآباء، وعدم اهتمامهم بقيمة التعليم، واستبدالها بقيمة العمل لدي أبنائهم. كذلك أثرت كثرة ضغوط العمل لدي الأطفال على عدم قدرتهم على متابعة الدراسة وتفضيلهم للعمل، أثر أيضًا ضعف القدرات العقلية والذهنية لدي بعض الأطفال على مستواهم التعليمي، وأسهم ذلك في اتجاههم للعمل كطريق أسهل لتحقيق الذات، وانعكس ضعف متابعة الأسرة للطفل أثناء الدراسة على ضعف مستواه الدراسي وتسبب ذلك في ابتعاد الأطفال عن إتمام التعليم وتفضيل العمل، كما ساهم عدم الاستقرار الأسري في انهاء مسيرة تعليم الأطفال، بتسربهم من الدراسة والمشاركة في تحمل المسئولية تجاه أسرهم، وأخيرًا انتشار العادات والتقاليد التي تؤكد على توارث الذكور الحرفة خاصة في المجتمع الدمياطي.

**٤- النتائج المرتبطة بمخاطر عمل الأطفال**

- **كشفت النتائج تنوع المخاطر الاقتصادية كالتالي:** مخاطر عمل الأطفال على مستوي الأسرة: التأثير السلبي لعمل الطفل على المدي الطويل نظرًا لأنه

سيؤدي لخفض رأس المال البشري المتميز، مما ينتج عنه زيادة الفقر الاقتصادي الأسرة. كذلك مخاطر عمل الأطفال على سوق عمل الكبار: يمكن أن يكون عمل الأطفال بديلًا في بعض الأوقات عن عمل الكبار. وأخيرًا مخاطر عمل الأطفال على مستوي النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية: يؤثر عمل الأطفال بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على المدي الطويل، حيث يقلل عمل الأطفال من تراكم رأس المال البشري المؤهل.

- **أكدت النتائج وجود مخاطر اجتماعية لعمل الأطفال منها:** انعدام المساواة والعدالة الاجتماعية بين الأطفال العاملين وبين أقرانهم في نفس الفئة العمرية مما يزيد احساسهم بالنقص وعدم تقدير الذات، والهشاشة النفسية وضعف الروح المعنوية للأطفال العاملين نتيجة الإهانة والتعامل بالألفاظ السيئة أثناء العمل، كما انعكس تعرض الطفل للقسوة في العقاب أثناء العمل على طباعه وشخصيته، وأصبح يميل للعنف ضد المجتمع، نتيجة احساسه بالقهر الاجتماعي، كذلك شعور الأطفال بعدم التقدير في العمل والمنزل، بالإضافة لتعرض الأطفال العاملين للاستبعاد الاجتماعي نتيجة رفض الأقران الدخول معهم في صداقات خوفًا من اكتساب بعض الصفات السيئة منهم، كما ظهر تعرض الأطفال العاملين لعدم الاتزان النفسي والاحساس بالغيرة من الأقران في نفس الفئة العمرية لما يمتلكون من مميزات حرموا منها لظروف خارجة عن ارادتهم، كما يحد عمل الطفل من قدرته على الالتزام الدراسي ومن ثم التسرب من التعليم. وظهر انتهاك أصحاب العمل حقوق الطفل العامل واستغلاله بالعمل ساعات طويلة. وساهم وجود الأطفال فترة طويلة أثناء العمل يوميًا في التعرف على أصدقاء السوء. كذلك تعرض بعض الأطفال العاملون للعنف، وانعكس ذلك على ممارستهم العنف مع الآخرين كمحاولة لحماية أنفسهم.

- **أظهرت النتائج وجود مخاطر ببيئية عمل الطفل:** تمثلت في انعدام الأمن البيئي في بيئة عمل الطفل متمثلًا في عدم وجود الخدمات الأساسية التي يحتاجها الطفل، وعمل الأطفال في بيئة تتضمن مخاطر صناعية.
- **بينت النتائج المخاطر الصحية** الناتجة عن عمل الطفل ومنها: تعرض الأطفال للإجهاد والإرهاق نتيجة طول مدة العمل، وكثرة الأعباء، وعدم توفر وقت كاف لراحة الأطفال. بالإضافة لكثرة تعرضهم للإصابات والعاهات المستديمة نتيجة لعدم توفر الأمن في بيئة العمل والتعامل مع معدات وآلات خطرة. وأخيرًا تعرض الأطفال للإصابة بأمراض ناتجة عن مخاطر العمل ناتجة عن تعرضه للمواد الكيماوية والأبخرة والأتربة، مما ينتج عنها خطر الإصابة بأمراض كثيرة. كما نتج عن محاكاه الأطفال للكبار العاملين تفشي بعض العادات السيئة بين الأطفال العاملين مثل التدخين وادمان بعض المواد المخدرة.

**توصيات**

١- ضرورة تفعيل التشريعات القانونية الخاصة بعمل الأطفال والتي تحظر عمل الأطفال قبل بلوغهم اثني عشر سنة، بما يكفل حقوق الأطفال في البقاء والنمو والحياة الكريمة.

٢- القضاء على الأسباب الاقتصادية التي تدفع الأطفال لسوق العمل من خلال تطوير برامج لمكافحة فقر أسر الأطفال العاملين، وتمكينهم اقتصاديًا.

٣- انشاء (مدرسة التكنولوجيا التطبيقية لصناعة الأثاث)، بحيث تمتص جانب كبير من عمالة الأطفال بانضمامهم لها، ويتم تأهيلهم وتزويدهم بالمهارات والقدرات الفنية العالية، والتدريب على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، مما يحد من المخاطر التي تتعرض لها هذه الفئة، ويسهم في تخريج عمالة فنية ماهرة ومؤهلة على أعلي مستوى، تساهم في دعم الحرف التقليدية وإثراء صناعة الأثاث بدمياط.

٤- زيادة الاهتمام بظاهرة التسرب الدراسي، وتوجيه الدراسات إليها، ووضع الخطط والبرامج لمعالجتها بقدر الإمكان نظرًا لكونها أحد المصادر الرئيسية لعمل الأطفال.

٥- تشجيع الأطفال على الالتزام بالتعليم الأساسي، لأن التعليم هو السبيل لتحسين أوضاعهم الاقتصادية فيما بعد.

## قائمة المراجع

١- التنمية المستدامة في الوطن العربي ... بين الواقع والمأمول. (١٤٢٧). سلسلة نحو مجتمع المعرفة. الإصدار الحادي عشر. يصدرها مركز الانتاج الإعلامي. جامعة الملك عبد العزيز.

٢- الحوراني، محمد عبد الكريم. (٢٠١٢). الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية. المجلد ٥. العدد ٢. عمان.

٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. (يناير ٢٠١٧). الأطفال في مصر موجز احصائي.

٤- الزيات، علا عبد المنعم. (٢٠١٦). مجتمع المخاطر والساعات البيولوجية للجسد. دراسة ميدانية على عينة من المصريين. الجمعية العربية لعلم الاجتماع. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، العدد ٣٥.

٥- السباعي، رانيا علاء الدين السباعي. (يوليو٢٠١٧). معضلة الحرمان في المنطقة العربية. مجلة الديموقراطية. المجلد ١٧. العدد ٦٧. مؤسسة الأهرام.

٦- الشايب، محمد إبراهيم. (٢٠٠٦). الآثار السلبية الناتجة عن عمالة الأطفال من طلبة المدارس في محافظة إربد. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. جامعة اليرموك. الأردن.

٧- الصقال، أحمد هاشم. (٢٠١٤). متطلبات التنمية المستدامة في العراق دور إدارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة في العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك.

٨- الليثي، هدي محمد إبراهيم، الدالي، شيماء عبد العزيز عبد الباسط. (٢٠١٦). الآثار الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية والاقتصادية لعمالة الأطفال: دراسة ميدانية بمحافظة القليوبية. مجلة كلية الآداب. جامعة الفيوم. ع ١٣.

٩- المجلس القومي للطفولة والأمومة. (٢٠٠٨). الدليل التدريبي الإرشادي للجهات العاملة في مجال مناهضة عمل الأطفال. القاهرة.

١٠- المجلس العربي للطفولة والتنمية. (٢٠١٥). دليل استرشادي لصياغة سياسات حماية حقوق الطفل وفق المنهج الحقوقي في المنطقة العربية.

١١- المناور، فيصل؛ ملاعب، عمر. (٢٠٢٠). مجتمع المخاطر وتحولات القيم العالمية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. المجلد٢٢. العدد ١. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

١٢- النجار، باقر سلمان؛ شكري، جمال. (٢٠٠٣). عمل الأطفال: دراسة في المحددات الاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال في البحرين. مجلة الطفولة والتنمية. المجلد ٣. العدد ١٢.

١٣- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن. (٢٠٠٦). التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية. مجلة الشؤون العربية. العدد ١٢٥، الكويت.

١٤- باعلوي، أروي محمد أحمد المحجب. (٢٠١٩). عمالة الأطفال في المجتمع اليمني: الأسباب والآثار: دراسة نظرية ١٩٩٠- ٢٠١٦. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية. ع ٢٤.

١٥- باومان، زيجمونت باومان. (٢٠١٧). الخوف السائل. ترجمة حجاج أبو جب. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت.

١٦- بركو، مزوز. (٢٠١٤). أطفال الشوارع وأساليب التربيّة الوالدية. دار جوانا للنشر والتوزيع. القاهرة.

١٧- بو حجار، سناء. (٢٠١٦). عوامل الجلد لدي الطفل العامل في الجزائر. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة محمد خيضر. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. الجزائر.

١٨- بيك، أولريش. (٢٠٠٩). مجتمع المخاطرة. ترجمة. جورج كتورة. إلهام الشعراني. المكتبة الشرقية. بيروت.

١٩- بيك، أولريش. (٢٠١٣). مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الأمان المفقود. ترجمة علا عادل؛ وآخرون. المركز القومي للترجمة. القاهرة.

٢٠- جرز، جيري رد؛ ستاندنغ، جاى. (١٩٩٨). تشغيل الأطفال والفقر والتخلف. ترجمة خالد أسعد عيسى. إصدار مكتب العمل الدولي في جنيف، وزارة الثقافة السورية.

٢١- جيدنز، أنتونى. (٢٠٠٠). عالم منفلت: كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا. ترجمة محمد محى الدين. ميريت للنشر والمعلومات. القاهرة.

٢٢- حلاوة، محمد السيد حلاوة. (٢٠١٨). الأوضاع الاجتماعية للطفل العامل وعلاقتها بالاندماج الاجتماعي (دراسة مطبقة على الأطفال المترددين بورش بعض الجمعيات الأهلية بالإسكندرية). حوليات آداب عين شمس. المجلد ٤٦.

٢٣- درجال، وسام عبود. (٢٠٢١). أثر عمالة الأطفال على مجتمع مدينة العمارة، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد ٢٥.

٢٤- رزق الله، سلمى. (أبريل ٢٠١٥). واقع عمالة الأطفال في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من الأطفال بولاية تبس. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية. مركز جيل البحث العلمي. العدد ٦.

٢٥- رومانو، دوناتو. (٢٠٠٣). الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة. NAPC المركز الوطني للسياسات الزراعية. دمشق.

٢٦- زايد، أحمد. (٢٠١٣). التخطيط لآليات إدارة المخاطر في السياسات الاجتماعية: في (إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي. سلسلة الدراسات الاجتماعية. ع ٨٠).

٢٧- زايد، أحمد. (أبريل ٢٠٢١). نحو نظرية للخطر الفائق: مجتمع المخاطر من عولمة الخوف إلى توطينه. مجلة الديموقراطية. مجلد ٢١، العدد ٨٢.

٢٨- سعد، حسن. (١٢ ديسمبر ٢٠١٥). ورش الأثاث وراء انتشار الظاهرة. جريدة الأهرام. العدد ٤٧١٢٢. On Line ١٠ أغسطس ٢٠٢٢، الساعة٠٠: ١٠ https://2u.pw/Q6YSUb

٢٩- سكوت، جون؛ مارشال، جوردون. (٢٠١١). موسوعة علم الاجتماع. ترجمة محمد الجوهري؛ وآخرون. الطبعة الثانية. المجلد الثاني. المركز القومي للترجمة. القاهرة.

٣٠- صالح، مصلح. (٢٠٠٩). قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية. دار عالم الكتب. الرياض.

٣١- صيام، عزة أحمد عبد المجيد. (يناير ١٩٩٩). المخاطر الاجتماعية المصاحبة للالتحاق المبكر بسوق العمل "دراسة استطلاعية لعينة من الأطفال العاملين بقطاع إنتاجي صغيرة في مدينة القاهرة". مجلة كليّة الآداب. جامعة المنصورة. العدد ٢٤. الجزء الثاني.

٣٢- عاشور، بدرة؛ فريجة، أحمد. (٢٠١٩). مظاهر الاستبعاد الاجتماعي "دراسة نظرية". مجلة علوم الإنسان والمجتمع. مجلد ٨. العدد ٢. جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

٣٣- عبد الفتاح، أماني. (٢٠٠١). عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية. عالم الكتب، القاهرة.

٣٤- عبد المعطي، عبد الباسط. (١٩٨٤). البحث الاجتماعي، محاولة رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص٥٧.

٣٥- غربي، هيبة. (٢٠٢٠). نظرية الحرمان النسبي وأسباب التطرف والعنف. مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص. العدد ٤. المجلد ٢. المركز الديمقراطي العربي. برلين.

٣٦- فهمي، محمد سيد. (٢٠١٤). العدالة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

٣٧- لطيف، لبنى. (٢٠٢٠). علم اجتماع المخاطر: علم الاجتماع الجديد، أضواء للبحوث والدراسات. On Line ١٠ أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة٠٠: ١٢.http: //adhwaa.net

٣٨- ليلة، علي. (مايو ٢٠١٣). مؤشرات قياس فاعلية السياسات الاجتماعية في مواجهة المخاطر. "إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي. سلسلة الدراسات الاجتماعية. المنامة. العدد ٨٠.

٣٩- محافظة، سامح محمد. (٢٠١١). عمل الأطفال: دراسة في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لعمالة الأطفال في الأردن. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية. جامعة الزرقاء. مج ١١. العدد ٢.

٤٠- محمد، بن عودة. (٢٠١٨). سلسلة دروس في علم اجتماع المخاطر. قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة. الجزائر.

٤١- محمد، معتصم كوينا حسب الله؛ حمد، على صديق حاج. (يناير ٢٠٢١). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمالة الأطفال في السودان "دراسة حالة الباعة الجائلين بسوق ليبيا منطقة أم درمان الكبرى" مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية. مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر وجامعة الحضارة. ع ٢.

٤٢- موسى، أحمد محمد. (٢٠٠٩). أطفال الشوارع المشكلة وطرق العلاج. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع. المنصورة.

٤٣- نظمي، فارس كمال. (يوليو ٢٠١٤). قياس الحرمان النسبي المدرك لدى العاطلين عن العمل في العراق. المجلة العربية للعلوم النفسية. العدد ٤١- ٤٢. كلية الآداب. جامعة صلاح الدين. العراق.

٤٤- نور، عثمان الحسن محمد. (٣- ٤ ديسمبر ٢٠١٥). دور المجتمع المدني العربي في دعم سياسات الحد من عمل الأطفال. ورشة عمل إقليمية حول سياسات الحد من عمل الأطفال. المجلس العربي للطفولة والتنمية. شرم الشيخ. جمهورية مصر العربية.

٤٥- وهدان، نادرة. (١٩٩٦). عمالة الأطفال وانعكاساتها على الأسرة المصرية. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد ٤. العدد الأول. معهد التخطيط القومي. مصر.

## المراجع الأجنبية

1- Ango, Tola Gemechu , et al., (November 2022). Coffee, child labour, and education: Examining a triple social–ecological trade-off in an Afromontane Forest landscape. International Journal of Educational Development. Volume 95.

2- Beck, Ulrich. (2009). Critical Theory of World Risk Society: A Cosmopolitan Vision. Journal Compilation. vol 16. No 1.

3- Burns, Alex. (2002). Confronting the World Risk Society. Australian Foresight Institute. Disinformation.

4- Child Labour Global Estimates 2020, Trends and the road forward. (2021). Trends and The Road Forward. International Labour Organization and United Nations Children's.

5- Fyfe, Alec. (1993). Child Labour, A guide to Project design, Internationl Labour Office. Geneva.

6- Gumus, Sevtap Guler. (2016). The Child labor Problem in Turkish Agriculture "What can we do? Social Indicators Research. Social Indicators Research: An International and Interdisciplinary Journal for Quality – Of Life Measurement. Spring. VO1.127. NO (3).

7- https://tinyurl.com/djtrh5fy On line: 10 October 2022, 12:15

8- International Labour Organization. (2002). Eliminating the worst forms of Child Labour. A Practical Guide to ILO Convention. NO.182.

9- International Labour Organization. (June 2018). ILO CONVENTION No. 138 AT A GLANCE.

10- International Labour Organization. (2014). Child LABOUR "A Resource for Pacific ISLAND Countries". Geneva.

11- Kozhaya, Mireille. et al., (October 2022). School attendance and child labor: Evidence from Mexico's Full-Time School program, Economics of Education Review. Volume 90.

12- Man, Michael, et al., (1978). Macmillan student Encyclopedia of Sociology. Macmillan Press.

13- Manogerwa, Fikiri Salum. (2015). Problem of Child Labour in Tanzania " A Case of Rufiji District. The Institue of Development Studies. Master of Science Degree in Development Policy (MCs. DP) of Mzumbe University.

14- Merrick, Dava. (1996). Social Work and Child abuse. London and New York.

15- Slimane, Melouki. (2012). Role and relationship between leadership and sustainable development to release social. Human. and cultural dimension. Procedia. Social and Behavioral Sciences. V 41.

16- Swain, Subha darsan. (2014). An Economic Perspective of Child Labour Odisha " A case Study of Rourkela. Department of Humanities and Social Sciences. National Institute of Technology. India.

17- Tang, Can& Zhao, Zhong (8 October 2022). Informal institution meets child development: Clan culture and child labor in China. Journal of Comparative Economics.

18- Tregidga, Helen & Kearins, Kate. (2013). Markus Milne. The politics of Knowing "Organizational Sustainable Development". Sage Publications.

19- United Nations. Sustainable development Goals.
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/economic-growth/

On line: 3 October 2022, 11:15

20- United Nations. World Day Against Child Labour 12 June.

https://www.un.org/en/observances/world-day-against-child-labour/background
On line: 1 October 2022, 10:30

21-Wolfgang, Glatzer, & Mohr, Hans M. (2006). Quality of life concepts and Measurement. Social Indicators Research. Vol 19.

22- Zinn, Jens O. (2008). Social Theories of Risk and Uncertainty. Blackwell Publishing.

**Risks of Child labor and Reduce Them in light of Egypt's Vision for Sustainable Development 2030:**
**An Applied Study on a Sample of Working Children in Damietta Governorate**

**Abstract**

The current research aims at revealing the risks resulting from child labor and reduce them in the light of Egypt's vision for sustainable development 2030. The most recent global estimates indicate that the number of child labor has risen to 160 million children worldwide, and on the Egyptian level, the numbers have reached 2.76 million children. The research belongs to descriptive analytical studies, and it relied on the descriptive analytical approach, using the tool of in-depth interviewing. The research was applied on a deliberate sample of (30) children who work permanently in various crafts in the furniture industry in Damietta. The research concludes that among the most important causes of child labor, the economic reasons, represented in poverty and poor economic conditions, came in the first place. The economic reasons were followed by social reasons, on top of which are family incompatibility, then came the educational reasons, the most important of which is dropping out of education. The research also shows the variety of risks to which working children are exposed, whether they are economic, social, health, or work environment risks. The research recommended the establishment of a School of Applied Technology for Furniture Industry in order to absorb a large part of child labor in Damietta by promoting learning through work. Such a school will provide them with high technical skills and capabilities, together with the ability to deal with modern technology. This school will reduce the risks to which this category is exposed, and will contribute to the graduation of Skilled and qualified technical labor on a high level, contributing to and enhancing crafts, and enriching the furniture industry in Damietta.

**Key Words: Child labour, sustainable development, risk society, ultra-risk society, relative deprivation, Egypt's vision 2030**